جورج أرنو و جاك فيرجس

دفاعاً عن جميلة..!

بطلة العرب في الجزائر

الطبعة الثالثة

دار العلم للملايين
بيروت

الطبعة الاولى : آذار ١٩٥٨
الطبعة الثانية : آذار ١٩٥٨
الطبعة الثالثة : نيسان ١٩٥٨

مقدمة الطبعة العربية الاولى

هذا كتاب ظهر في فرنسة في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٥٧ ، وقد وضعه كاتب فرنسي حرّ هو الاستاذ جورج آرنو ، وبسط فيه قصة البطلة الجزائرية المجاهدة جميلة بو حيرد من ألفها الى يائها ، والتعذيب الوحشي الذي انزل بها في السجن ، وعند الاستنطاق ، مما يسجله التاريخ بمداد الخزي والعار للحكام الفرنسيين المستعمرين الذين يزعمون انهم يحملون رسالة التثقيف والتمدين .

وقد ضمن المؤلف كتابه هذا ، بالاضافة الى قصة جميلة المناضلة ، المرافعة القيمة التي أعدها المحامي الفرنسي جاك فيرجيس دفاعاً عنها ، والتقرير الطبي الذي وضعته الدكتورة جانين بلخوجة التي كانت سجينة معها .

ودار للعلم للملايين التي أصدرت قبل اليوم كتابها « ضد التعذيب في الجزائر » دفاعاً عن المناضلين الجزائريين الاشاوس ، واظهاراً لوحشية المستعمرين الفرنسيين ، حلفاء اسرائيل ومحتضنيها ، ليسعدها اليوم أن تقوم بجزء آخر من واجبها القومي نحو القضية الجزائرية فتقدم هذا الكتاب دفاعاً عن جميلة ، « جان دارك العرب » !

ان دولة البغي والتنكيل والفسوق تريد أن تنصب المشنقة لجميلة بو حيرد !

فعسى ان يكون في نشر هذا الكتاب في اللغة العربية في هذا الظرف بالذات ما يدعو كل عربي ، وكل مؤسسة عربية ، وكل حكومة عربية الى السعي الحثيث من أجل رفع حبل المشنقة عن عنق جميلة المجاهدة !

دار العلم للملايين

الطبعة الثالثة

وهذه هي الطبعة العربية الثالثة التي نصدرها من هذه الترجمة ، بعد أن نفدت جميع نسخ الطبعتين السابقتين خلال ثلاثة اسابيع . وفيها « ملحق » أرسله الينا المؤلف الفرنسي قبل ان يظهر في الطبعة الفرنسية الجديدة . وفي هذا الملحق وصف مثير عن حياة جميلة في غرفتها المظلمة الضيقة بعد صدور العفو عنها :

وبهذه المناسبة يسرنا ان نذكر ان دار العلم للملايين قدقدمت جزءاً كبيراً من ريع هذا الكتاب لحملة الجزائر ، كما انحقوق النشر في العربية والانكليزية والفرنسية وفي سائر اللغات قد وضعها المؤلف الفرنسي ودار النشر الفرنسية (مينوي) تحت تصرف « جميلة بوحيرد » ومن اجل خدمة قضيتها العادلة .

دار العلم للملايين

١

في ٣٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٦ وقـع لأول مرة في القطـاع الأوروبي مـن مدينـة الجزائـر ، اغتيال بواسطة المتفجرات . وكان ذلك في وسط المدينة في مقهى ميلك - بار .

أما الاغتيالان الثاني والثالث فقد وقعا الواحد بعد الآخر ببضع دقائق ، في ٢٦ كانون الثاني (يناير) من العام الحالي (١) في مقهى الـ « كافيتاريا » والـ « كوك هـاردي » .

وقد اسفرت هذه القنابل الثلاث عن مقتل ثلاثة اشخاص .

وثورة الانتقام التي انبثقت من ذلك الرماد كـانت طبيعية جداً ولا يسعها أن تثير الدهشة في نفس امرىء مهما كان قلبه صافياً ومهما بلغ ايمانه بان افتداء المقتول عن طريق القتل هو وسيلة مبتذلة ليس الا . فالامر الوحيـد الذي كان يرجى من القضاة هو ان يتوفر لديهم الصبر

١) يريد عام ١٩٥٧ وهو عام صدور هذا الكتاب في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) . (المعرب)

ويتأكدوا من ان ضربتهم لا تصيب الا المجرمين وحدهم؛

* * *

في ٢٦ نيسان (ابريل) ألقي القبض على جميلة بو حيرد البالغة من العمر اثنتين وعشرين سنة ، وذلك بعد ان كسر أحد اضلاعها بينما كانت تفر من وجه دورية في «القصبة» . وقد وجد في حوزتها رسالة خطيرة لجبهة التحرير موجهة بنوع خاص الى يوسف سعدي وعلي لابوانت.

وما ان حملت ونقلت الى المستشفى وضمدت جراحها حتى عانت استنطاقها الأول . وكانت لم تزل على عربة العمليات الجراحية حيث تركها الأطباء .

وقد استمر هذا الاستنطاق هنا ، ثم في المدينة وفي الضواحي مدة سبعة عشر يوماً . وقد رفعت في نهاية هذه المدة ، من الحبس الذي سجنت فيه اخيراً بصورة مستديمة ، شكوى ضد العسكريين الذين تولوا أمرها بهذا الشكل وذلك على ما انزلوه بها من تعذيب تقشعر له الأبدان .

وانقضى شهر . فكلف أحد الاطباء بفحص جميلة بو حيرد ووجد على جسدها آثار مختلف التعذيبات ؛ وقد يستشعر المرء شيئاً من الارتياح عندما يلاحظ ان تقرير هذا الطبيب لم يأت على ذكر حروق في داخل العضو التناسلي ولا عند حلمتي الثديين ، تلك الحروق التي نصت

عليها الشكوى .

ولكن هذا مما يبعث على الشك في صحة هذا التقرير الذي كنا نود لو نستطيع اعتباره كوثيقة امينة . فان الثقب الذي تركته في ثديها الرصاصة التي اخترقته يوم اصيبت ، لمدة خمسة واربعين يوماً خلت ، قد اضحى نظراً لتفتحه بصورة مستديمة بسبب من الضرب المستمر كما تصرح جميلة — يشكل قرحاً متقيحاً . أما العضل الظهري الذي منه دخلت الرصاصة التي أصابتها فكان العذاب عنده أقل مرارة . كان الجرح فيه قد اندمل ؛ غير ان المشرح الخبير قد ذكر فيما يتعلق بالجرح «بثرة يعود سببها الى السل» ، وفيما يتعلق بالجرح الذي التأم «بثرة قديمة مندملة يعود سببها الى السل» .

هل يعزى ذلك الى العجز ام الى التعامي ؟

ان كلا الافتراضين يدينان على السواء، وبشكل جذري، التقرير الطبي برمته . ولا يبقى اذ ذاك أي تصريح يُعتدّ به ويستحق التصديق حول المعاملة التي تعرضت لها الضحية ما خلا افادة هذه الضحية نفسها .

وقد جاء في هذه الافادة :

« لقد تعرضت من ٩ الى ٢٦ نيسان (ابريل) الى استنطاق وتعذيب متواصلين ، وذلك في المستشفى العسكري

المسمى « مايو » أو في الدارتين اللتين حبست فيهما من قبل المظليين ...

وقد قاسيت لمدة ثلاثة ايام ، في ١٧ و ١٨ و ١٩ نيسان عذاب الكهرباء .فوضعت اقطاب كهربائية (Electrodes) داخل العضو التناسلي والانف وا لاذنين والفم وتحت الابط وعلى حلمتي ثديي اللذين لا يزالان محترقين وعلى فخذي اللذين لا يزالان يحملان آثار التعذيب.وقد دامت المرحلة الأولى في ليلة ١٧–١٨ من الساعة التاسعة مساء حتى الثالثة صباحاً الى ان اغمي علي واصبحت اهذي » (١) .

ثم تتابع جميلة بو حيرد قائلة ، وهذا هو تعليقها الاوحد :

« ان الذين عذبوني هكذا لا يحق لهم اذلال المخلوق البشري كما فعلوا جسدياً على شخصي انا ، واخلاقياً على انفسهم هم » .

ان الغاية من الاستنطاقات التي اجريت على هذا الشكل كانت ، حسب ما جاء في الاتهام ، الحصول على اعترافات

---

١) يجد القارىء في آخر هذا الكتاب ملحقاً يتضمن نص التقرير الذي كتبته السيدة جانين بلخوجه ، وهي دكتورة في الطب من جامعة الجزائر ، حول ما شاهدته في تلك الاثناء على جسد جميلة بوحيرد ، وقد كانت معتقلة معها .

(المؤلف)

حول قضية القنابل . وقد قيل ان ثمة محضراً يحمل مثل هذه الاعترافات . لكنه لم يكن معروفاً الا بواسطة نسخ ملحقة بملف الدعوى . اما النسخة الاصلية التي تحمل ، كما يؤكدون ، توقيع جميلة بو حيرد فلم يكن يحق لأحد الاطلاع عليها قبل يوم صدور الحكم .. لم يكن يحق لأحد اخذ وجودها بعين الاعتبار .

وذلك ، كما قالت جميلة بو حيرد ، لسبب بسيط وهو انها لم تعترف بشيء ولم توقع على شيء مطلقاً .

وقد قالت ان المظليين انما عذبوها ليعرفوا اين يختبيء يوسف سعدي وعلي لابوانت ، وهذا معقول جداً :

فهم قد وجدوا معها رسائل موجهة الى هذين الشخصين ولكن ما الذي جعلهم بعد ذلك يعمدون الى تعذيب جميلة بو حيرد لا بسبب هذه الرسائل بل حول قضية القنابل ؟

وتضيف جميلة قائلة ان البرهان على انها لم تعترف بشيء هو ان القبض لم يلق لا على يوسف ولا على علي، مع انه ما من أحد يشك في معرفتها لطريقة الوصول اليهما ، فهي التي تؤمن الاتصالات لديهما .

هذا وان محاولات الوصول الى معرفة هذا السر لم تتناولها هي وحدها ، فقد قبض أيضاً على أخيها البالغ الحادية عشرة من العمر فقط ، بغية حمله على الاعتراف

بمخبأ ما ، يحتمل ان تكون قد أرسلته اليه في احد الايام العصيبة ليحمل الرسائل بالنيابة عنها . كما القي القبض ايضاً على ابن اخي يوسف وهو في الرابعة عشرة من العمر . ولكن لا الاول ولا الثاني قال شيئاً .

* * *

لقد علم الاستاذ فيرجيس ، وهو المحامي الذي كلفه اهل جميلة بو حيرد شرعياً بالدفاع عنها ، علم مصادفة صباح ٢٦ نيسان (ابريل) ان جميلة كانت في ذلك الحين تجيب على اسئلة قاضي التحقيق . فهرول الى حجرتها وكان القاضي قد تحول عن الاسئلة حول هويتها الى صلب الموضوع ، فقد وافقت المتهمة على الاجابة من غير مساعدة مستشارها القضائي .

كان ذلك بعد خروجها من بين ايدي المظليين مباشرة فهي الى ذلك تجهل ان لديها مستشاراً قضائياً . هذا ، وانها، بلا ريب ، قد أخذت على نفسها الا تأمل شيئاً من هؤلاء الاعداء الذين يريدون لها الهلاك ، ذلك الهلاك الذي كانت مستعدة لقبوله بطيبة خاطر .

وعندما شاهدها محاميها لأول مرة في ذلك الظرف استولى عليه الرعب لانه لم ير تحت زرقة اللطمات الا وجهاً فارقته كل رغبة في الحياة . أما هي فلا شك في

انها لم تر فيه الا عدواً جديداً ، والفرق الوحيد بينه وبين باقي الأعداء انه جاء في الأخير .

الا أن كل شيء تغير بالنسبة لجميلة بو حيرد منذ أول الكلمات التي تبادلها محاميها مع القاضي . فكانت مجادلاتهما عند النقاط الشائكة من النزاع تعلمها بانها لم تعد وحيدة .

لقد أصر الاستاذ فيرجيس ، ببساطة ، على التثبت من ان المحضر يحتوي بامانة على اعترافات المتهمة التي أدلت بها قبل وصوله .

كان الأمر يدور حول عشرة سطور فقط .

فعندما قرئت هذه الاسطر العشرة بصوت واضح مفهوم انكرت المتهمة صحة السطر الاخير . فان الاسطر التسعة الاولى تتحدث عن سطيحات معرضة لاشعة الشمس ،وقهوة شربت ، أما السطر الاخير فكان ينص على صنع القنابل.

ان تدخل المحامي هذا ، المتفق مع أصول الدفاع وواجباته ،لم يكن على غير طائل . وقد عزاه القاضي الى الخبث والقدح . فقرر بادىء الأمر تأجيل الاستنطاق الى الساعة الثالثة بعد الظهر . ولكن نظام السجن الذي أودعت فيه المتهمة للحال لم يكن يسمح بزيارات المحامين الا بعد تمام الساعة الثالثة .

فأمسك القاضي عن اعطـاء الاستاذ فيرجيـــس تصريحاً
فوق العادة بالمحادثة ، خارقاً بتصرفه هذا مقتضيات ذلك
التوقيت .

وما كان من الاستاذ فيرجيس الا ان طلب عندئذ تأخير
موعد استئناف الاستنطاق الى الساعة الرابعة . لكـــن
القاضي رفض .

فصرح الاستاذ فرجيس اذ ذاك ان ضميره لا
يسمح له – في هذه الملابسات – أن يعتبر ان حضوره
كافٍ لجعل الاستنطاق قانونياً لا غبار عليه ،وليجعلـه
عادلا يتوفر فيه احترام حقوق الدفاع ،ولذلك فهو يحتج
على هذه الاجراءات ويفضل الانسحاب .

فقال القاضي .

– فليكن ذلك . سوف اتابع الاستنطاق من غـير
وجودك ، من الان فصاعداً .

– اذن اني اطلب منك يا حضرة القاضي ان تذكـر
في المحضر جواب موكلتي على السؤال التالي ،الذي ارجوك
ان تطرحه عليها امامي : هل هي تقبل باستئناف اجوبتها،
من دوني ؟

فقال القاضي :

– كلا ، لن اطرح عليها هذا السؤال .

وثار بينهما جدال حاد ومناقشة عنيفة . واخيرا طرح
القاضي السؤال بغية ان يتخلص من المأزق .

اما جواب جميلة بو حيرد فكان انها من الان فصاعداً
لن تقبل ،وقد اصبح لديها محام ، ان يجري استنطاقها في
غيابه .

فقال القاضي :

– سوف انتظر سفر محاميك الى باريس وعندئذاستمع
اليك . انه مسافر ، كما اعتقد ،بعد بضعة ايام فقط .

فاعلن الاستاذ فيرجيس قائلاً :

– اني مصمم على القدوم من باريس الى هنا كلـما
اقتضت الحاجة .

– أما انا ، فاني سأفرض على موكلتك العزلة التامة.

فذكره الاستاذ فيرجيس بقوله :

– ليس هنالك من سرية فيما يتعلق بزيارات ا لمحامـي

فقال القاضي :

– الا انك تحتاج الى اذن للمحادثة .

وعلى هذا انصرف الجميع ، وكان موعد اللقاء التالي
بعد الظهر .

ولاريب ان القاضي استشار ، في تلك الاثناء ، محامين
وراجع مصادر عدة ، اذ ان الاستاذ فيرجيس حصل بعد

الظهر على اذنه بسهولة .

وفيما يتعلق بحرية الاتصال بين المتهم ومحاميه اود أن اذكر منذ الآن ان اغرب شيء من هذا القبيل قد حصل اثناء الجلسة العامة عندما حُظر على المحامين مكالمة موكليهم .

لا حاجة الى اضاعة الوقت في البحث عما تقوله الاحكام القضائية في هذا الموضوع . فان محكمة الاستئناف الفرنسية قد أصدرت حكمها بهذا الصدد لآخر مرة منذ عام ١٨٢٢ ، وذلك في حالة مشابهة لهذه . كان ذلك يدور حول مسألة ضمان سلامة المحامين أثناء محادثاتهم مع المتهم خارج نطاق السجن وخاصة في قصر العدل؛ وفي الواقع كان وجود الحارس هو موضوع البحث ليس الا .

أما منع المحامي ، فليس هنالك مثل على ذلك قط ، كما وانه لم يخطر على بال أحد في يوم من الأيام مطلقاً .

وقد استمر استنطاق جميلة بو حيرد ، كما بدأ ، تتخلله فترات طويلة من النقاش والجدال ، ومن حين الى آخر كان قاضي الاستنطاق يدلي بفلسفته حول القانون .

وكان القاضي ، كي يبعث شيئاً من الحياة في اوقات التوقف الضائعة ، يدلي من حين الى آخر برأي خاص بفلسفته حول القانون .

كان يقول مثلاً :

ـ اذا كانت العادة قد جرت بتوقيف الاطباء الذين يعودون الثوار فالاجدر ان نعمد الى توقيف المحامين الذين يدافعون عنهم .

الاجدر ؟ ان عدم الجزم هذا تفوح منه رائحة غير مستحبة .

واخيراً وليس آخراً عندما نجا الاساتذة فيرجيس وغوطرا وميشال موتيه من عملية الخطف التي حاولتها جماعة من الفرنسيين المتعصبين المقيمين في الجزائر ، اتضح ان ثمة جريمة مبيتة تستتر تحت لهجة الاستفزاز تلك.

٢

لقد كان الحاضرون ومحامو الدفاع يعتقدون ان هذا الملف سوف ينجز في الوقت المناسب حتى يكون بالامكان ابرازه أمام القضاء اثناء المحاكمة . وتغير كل شيء خلال اسبوع واحد :

في ٢٧ حزيران (يونيو) أمر بالتبليغ .

في ٢٩ منه امر بالارجاع .

في ٦ تموز (يوليو) تلقى المحامون في باريس تبليغاً بان موعد الجلسة قد حدد في ١١ـ ١٢ ـ ١٣ من الشهر نفسه .

ان هذا الاسراع المغرض اثار الدهشة ،بحق ،والرعب ايضاً . ولم يلبث أن ظهر تفسير لذلك على نحو تلقائي : لقد حدثت في أحد أيام الآحاد محاولة اغتيال جديدةبواسطة قنبلة اثناء الرقص في احد الملاهي الواقعة في ضواحي الجزائر

وقد أثار الدم المراق تعطشاً في جميع انحاء البلدة للرد على الدم بالدم .

انه لمن الفظيع المستهجن أن يكون المعنى الحقيقي لهذا الاستحثاث هو ذلك الذي اتضح فيما بعد : ان المحاكمة التي يرد نصها فيما بعد كانت مبيتة . وليس في الامكان الانتظار حتى شهر ايلول (سبتمبر) لاجرائها نظراً لانعقاد جلسة الامم المتحدة في ذلك الشهر .

* * *

لقد انتهى الاستنطاق ، واصبح كل شي جاهزاً للبدء بالمحاكمة .فما هي الاتهامات التي يحتوي عليهما ملف جميلة بو حيرد ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي سرد قصة المتهم طالب .

ان طالب هذا كيميائي يعمل لحساب جبهة التحرير الوطنية . فهو يصنع المتفجرات . انه يصنعها مرتاح الضمير ليقينه بانها تستعمل في سبيل الوطن ليس الا ، في سبيل وطنه وهو في حالة حرب ، فهي تستعمل في الاعمال الحربية وضد جنود فرنسيين . فهل كان رفاقه يكذبون عليه ؟ أم انهم لم يقولوا له شيئاً ؟ لسنا ندري .

وفي يوم من الأيام علم طالب ان المتفجرات التي يصنعها

تستعمل في عمليات الارهاب في المدينة حيث يختار القدر وحده ضحاياه . والملف يثبت ان هذا الخبر قد لاقى لدى طالب كل الاستهجان . وهذا البرهان الذي ينطوي عليه الملف انما يتضح لكل امرىء مهما كان رأيه حول حيثيات القتل الاجرامي وبالتالي حول الاهمية التي يستحسن تعليقها على اعمال طالب .

ولم يلبث طالب بعد ان بلغه هذا الخبر ،أن ترك مواده وموازينه وانضم الى صفوف المقاومة في الجبال ملتمساً بواسطة حياة الجندية الرتيبة نسيان ذلك الدور الذي لعبه على غير علم منه ، ذلك الدور الذي يبعث في نفسه الكراهية والاشمئزاز .

الا ان شجاعته وعزمه على متابعة الكفاح في سبيل القضية التي لا يزال بالرغم من كل شيء يحمد نفسه على اختيارها .. كانا قد خارا وتلاشيا . فاستسلم آخر الأمر الى المظليين أو هو وقع في ايديهم ،وادلى اليهم ببعض الاعترافات .

وقد جيء بطالب الى المنصة كي يصدق أمام قاضي التحقيق على اعترافاته الأولى . ولما كان يعرف أن الحادث الذي وقع في مقهى ميلك ـبار والذي ذهب ضحيته قتيل واحد هو كفيل بان يحمل القضاة على الحكم عليه بالاعدام

مئة مرة فقد كرر الاعتراف به عدة مرات . ولكنه كان ينكر جملة واحدة وهي التي ورد فيها اسم جميلة بوحيرد فما ان سمعها حتى اتهم المظليين باضافتها افتراء ، ولم يتراجع عن ذلك قط .

ان رجلاً يصدر عنه قول كهذا : « اني اعترف باني قلت هذا الكلام الذي من أجله سوف تقطعون رأسي ؛ اما ذاك ، الذي لا تأثير له بالنسبة الي" والذي يهم شخصاً لا تربطني به سوى وحدة التفكير ، فهو كلام لم أقله قط » .

ان رجلاً يصدر عنه مثل هذا القول هو رجل لا يستطيع أحد ان يقول عنه انه يكذب .

***

هنالك ايضاً ضد جميلة بو حيرد تهمة أخرى تلقيها عليها فتاة موقوفة معها بنفس القضية تسمى جميلة بوعزة، وهي التي القت القنبلة في مقهى ال«كوك هاردي» .

فهي تدعي ان جميلة بو حيرد هي التي اعطتها اياها . وكانت جميلة بو عزة قد أدلت بافادتها للمظليين فأقرتها كلها أمام القاضي ، مع اعترافها بانها لم تلاق من قبل العسكريين الذين القوا القبض عليها وحققوا معها اية تعذيب ؟

فأرسلها القاضي الى السجن بعد ان صدقت على افادتها واعترافاتها . ولكن ما أن انقضى شهر حتى عادت عن اعترافاتها هذه .

وهذا ما قالته :

— « لقد كذبت . ليست جميلة بو حيرد هي التي أعطتني القنبلة بل خطيبي هو الذي اعطاني اياها . وعندما كنت اتهم جميلة بذلك انما كنت اريد تبرئته ليس الا . »

ثم مضت فترة من الزمن واذا بجميلة بو عزة تعود الى اتهامها الأول ، ضد جميلة بو حيرد .

فينتج عن هذا التناقض بطبيعة الحال ان جميلة بو عزة قد اقترفت مرة واحدة على الأقل ذنب تقديم اتهام كله افتراء وطعن وتدجيل . وذلك إما ضد خطيبها وإما ضد جميلة بو حيرد . والى ذلك فانها قد اقدمت على هذا النقض بملء ارادتها .

فان شهادة مثل هذه يجب ، حسب التعاليم المتعلقة بالامور الجنائية ، اعتبارها باطلة .

* * *

وللانتهاء من هذه التمهيدات للدعوى فلنذكر أخيراً ما يتعلق بالمتهمة ريموند بيشار .

لقد كان مرور اسم ريموند بيشار هذه في أوراق الدعوى

سريعاً مفاجئاً . وهي انما تم اتهامها خطياً بكثير من التأخير .

ونظراً لعدم وجود أي عذر ، مهما كان تافهاً ، فان التعليل المعقول الوحيد لهذا القرار القضائي لا يتمتع بصفة حقوقية على الاطلاق : لقد كانت النية المبيتة من وراء ذلك هي استغلال اسم ريموند بيشار ، لاشراك الحزب الشيوعي الجزائري في هذه الدعوى المشتركة الجارية ، فهي عضو عامل في ذلك الحزب .

ان هذه الطريقة معروفة تماماً . ومخطط تطبيقها في الجزائر معروف ايضاً . اذ أنها اصبحت تستخدم منذ عدة أشهر في سبيل تعليل كثير من الأمور . كل شيء اذاً يدعو المرء الى ان يتوقع من دعوى المتفجرات هذه ان تنتهي بالقاء ضوء ساطع على أمور كانت في غاية الغموض .

في الواقع كان كل من المتهمين رمزاً معيناً ، فكانت جميلة بو عزة ترمز الى الارهاب الجماعي والديناميت الاجرامي . وكان علي لابوانت ويوسف سعدي رمزاً للهرب من وجه العدالة (وكان كل منهما محكوماً عليه بالاعدام غيابياً) . أما جميلة بو حيرد فكانت تمثل رمز كفاح الجزائر المسلح ضد فرنسا ، رمز جبهة التحرير الوطني . أما ريموند بيشار الجزائرية الاوروبية

الأصل فلم يكن نسج الظنون غير المشروعة حولها بالأمر السهل . ولكن ريموند بيشار الشيوعية الجزائرية قد قدمت ذريعة لالقاء الكلمة الفصل في هذه الجلسة وذلك باستنادها الى كارل ماركس ، وريمون آرون ، وفرانسوا مورياك ومارك جاكيه وفرانس اوبسرفاتور لاقامة الدليل على ان الانفجارات الثلاثة التي حصلت في مقهى الكوك –هاردي والميلك –بار انما تعود الى سبب واحد هو مجرد التفكير بتأمين السلم في الجزائر .

ليس ثمة مجال في هذا الكتاب للتعليق على قيمة هذه التعليقات المتسعة كبقعة من الزيت .فموضوع هذه الصفحات ليس سياسياً بوجه من الوجوه . وهو لا يأخذ بعين الاعتبار الا أوجه الغش والخداع التي تشكل عنصراً مهماً في الفضيحة التي هي محض قضائية ،والتي نسعى الى تبيانها واذاعتها.

فالأمر يدور –واني لأشدد على ذلك – حول مسألة « قضائية » ، اعني غير قانونية ،اعني مسألة ظلم واجحاف . لربما أخذ علي البعض اني قد قرأت «لابروير» La Bruyère (١) في الخامسة عشرة ولم ازل اصدقه بعد ان بلغت الأربعين .انه لصحيح :

١) جان دي لابرويير : كاتب فرنسي من كتاب القرن السابع عشر . اشتهر بكتابه « الاخلاق » الذي انتقد فيه بشكل لاذع مختلف الطبائع والنقائص البشرية .

« ما ان يظلم شخص ما انساناً بريئاً ، حتى يغدو الظلم زياً شائعاً بين الفضلاء من الناس ».

اني أعرف كثيراً من الفضلاء الذين يرون في ما يختص بالجزائر آراء بعيدة كل البعد عن رأيي أنا ،فان كتابي هذا موجه اليهم والى كثير غيرهم لست أعرفهم : انه موجه الى كل من يدفعه فضوله الى مطالعته . وبما ان القضية قضية نزاهة وحسب فاني ادعو كل شخص مهما كان مذهبه السياسي ، الى ان يكون قاضياً ، فان الذين عرفوا القضية من أصحاب هذه المهنة قد خانوا ، لسوء الحظ ،الثقة التي يوليهم اياها الناس .

والجدير بالذكر ان ريموند بيشار ،وقد ورد اتهامها خطياً في دعوى جميلة بو حيرد ،لم تمثل مطلقاً أمام قاضي التحقيق . كما أنها لم تصل الى المحكمة .فالأخبار الاخيرة التي وصلت الى أصدقائها عنها هي أنها كانت قد وقعت في ايدي المظليين ، وما ان انقضت على الدعوى بضعة ايام حتى علموا بواسطة جريدة «صدى الجزائر» الصادرة باللغة الفرنسية انها قد لقيت حتفها ،كما علموا في الوقت نفسه ان أحد قضاة التحقيق قد حصل منها فيما يتعلق بقضية المتفجرات على ذلك الذي اسمته الجريدة « اخلاء سبيل بعد الوفاة » .

أجل ، ان هذه العبارة تبدو ، من الوجهة القضائية ، مستحيلة . ولكن اذا ما استقصينا الامور واعتبرنا حالة القضاة ،هناك بين كل أولئك المتهمين الذين لم يروا وجوههم قط ، بين تلك الظلال البشرية والجثث والاشباح ، ادركنا انه مهما بلغ انتباه أولئك فهم ، لا بد ، واقعون في مثل هذه الأخطاء .

ومهما يكن من شيء فان هذا التزوير على لسان ريموند بيشار – هذا التحصيل للشرف المتأخر المضحك – قد أدى أثناء الدعوى التي عرفت باسم « دعوى المسيحيين التقدميين » والتي جرت بعد دعوى المتفجرات بثمانية أيام ،الى اخلاء سبيل سيدتين كريمتين وتبرئتها من تهمة اجرامية . فهما كانتا قد آوتا ريموند بيشار قبل ان يقبض المظليون عليها بقليل مدركتين تمام الادراك – كما صرحتا في الجلسة – أن تعذيباً شديداً ينتظر ريموند اذا ما القي القبض عليهما (ولربما اعترفت باسميهما .)

وذنب هاتين السيدتين ، إن كان لها ذنب ، هو ان نبوءتها قد صحت ،غير انها لم تتنبأ بالاعدام . فبعد ان قضت ريموند بيشار البريئة نحبها ،لم يعد لهاتين السيدتين ايما ذنب . فسرت المحكمة بمنحها « الغفران » .

٣

وهكذا فان ملف قضية المتفجرات قد ظل فارغاً .

ولكن هذا لم يمنع من أن ينشأ عنه ، خلال أربعة ايام، أربعة أحكام بالاعدام ، وثلاثة أحكام بالاشغال الشاقة بينها واحد مؤبد ، وحكم واحد بالسجن ،وحتى حكم واحد بالبراءة ، هذا بصرف النظر عن الاحكام الغيابية.

وكان موعد البت بهذا الملف في ١١و ١٢ و١٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٥٧ .

ولقد تفضل الاستاذ ايف أمبلار (**Yves Amblard**) المحامي الباريسي المشهور فابدى لزملائه الشباب رغبته في القدوم الى الجزائر لمساعدتهم . وبما أنه لم يتسن له حضور جلسات التحقيق فقد رأى بانه من الضروري تأجيل ذلك الموعد ولو يوماً واحداً لكي يتمكن من الاطلاع على الدعوى ،فأبرق الى رئيس المحكمة الدائمة للقوات العسكرية

في الجزائر السيد روانار (Roinard) كما وجه اليه رسالة يطلب اليه فيها منحه هذا التأجيل البسيط ، الا ان السيد روانار لم يكلف نفسه مشقة الاجابة عليه .

وهو اذ رد طلباً مماثلاً بهذا الصدد صادراً عن محام آخر ، قال ان مواعيد الجلسات هي الزامية ، وان هنالك ضرورة تحتم عليه انجاز الدعوى قبل ١٤ تموز (يوليو)

ماذا كانت تلك الضرورة ؟ لم يقدم الرئيس روانار ايما ايضاح بهذا الشأن .

وبدأت المرافعات اذاً في اليوم المحدد في الساعة المعينة . لم يكن الملف يحتوي الا على عناصر مادية وحسب : قمصان ، ووريقات : قصاصات من الورق لا فائدة لها . وهذه الحالة وان لم تكن مألوفة فهي ليست مجهولة . أما الأمر الذي يبدو خارقاً للعادة في المحاكم الجزائرية فهو ذلك الاندفاع والتدقيق والرصانة التي يتوجب على المحامين القادمين من باريس التذرع بها اذا ما ارادوا تأمين واجبات الدفاع بحذافيرها ، وكل ذلك بدلاً من ان يظهروا ، بكل بساطة ، معارضة في تسليم رؤوس موكليهم الى القضاء . واستناداً الى هذين الأمرين كان من السهل توقع عدم تأخر الاعتراضات .

وفعلاً فقد انطلق كل شيء من هذا الاساس منذ

صباح ١١ تموز (يوليو) . فالاعتراض الأول جاء بطلب حذف نص التحقيقات التي قام بها المظليون من بين أوراق الملف نظراً للشك العام القائم حول الطريقة التي اجريت بها هذه التحقيقات . ولكن ذلك الاعتراض كان لا رجاء منه ، فرفض . غير اني لست اخطىء كثيراً عندما أعتقد ان الغاية من هذا الاعتراض انما كانت التمهيد بشكل منطقي للاعتراضات التالية : اعتراض يقول بانه يجب ان تدرج في الملف تلك الشكاوى التي رفعها المتهمون اثر عمليات التعذيب التي تعرضوا لها ، وان تدرج فيه كذلك تلك المقاطع من التحقيق التي تتعلق بهذه الشكاوى .

فردت المحكمة على هذا برفض جديد !

أضف الى ذلك ان اعتراضات الدفاع لم تصادف خلال كل تلك الجلسات أي حظ من الفوز أكثر من هذا ؛ في حين ان الاتهام وجد المحكمة دائماً على استعداد للاستجابة لطلباته !

وقد جرت في محكمة جزائرية أخرى حادثة مشابهة وذلك بعد مرور بضعة أسابيع . فقد تقدم محامٍ قادم هو الآخر من باريس بطلب الى القاضي يسأله أن يضع جانباً كل الاعترافات التي استحصل عليها المظليون من المتهمين فما كان من ذلك القاضي الا أن رفض مدلياً بنظريته في

هذا الشأن : ليست الطريقة التي يستحوذ بها على هذه
الاعترافات بالأمر الهام . .

من الواضح ان هذه النظرية غير مقبولة . والأمر
الذي كان مستبعداً جداً هو أن يجري على الحكم الذي
نشأ بعد ذلك تعديل وبسبب من هذه النظرية بالذات. فهذه كانت
المفاجأة التي قدمتها للجمهور في ذلك النهار محكمة الاستئناف
العسكرية في مدينة الجزائر .

ولما كانت الحادثة لم يسبق لها مثيل فلا غرو أن
نرى فيها نتائج كفاح سابق .. كفاح قام به – خلال دعوى
المتفجرات ، وخلال الدفاع عن جميلة بوحيرد وطالب
وحامد – المحامون فيرجيس وغوطرا وموتيه باسم القانون
ضد قضاء مدينة الجزائر .

وان ما يقرأه القارئ فيما يلي هو قصة هذا الكفاح ،
واقول الكفاح وحسب ، اذ ان المحاكمة لم تتم قط تحت
رئاسة السيد روانار الجامحة . اجل ان الرئيس روانار
يعتقد هكذا ، لا بل هو مقتنع بالعكس . والبرهان انه
لم ينس أنه أصدر أحكاماً بالاعدام نهار ١٥ تموز (يوليو) ،
ذلك اليوم التالي لعيد الحرية الفرنسي . ومن هنا
يأتي الالتباس .

لم يكن هنالك محاكمة بل مسخ محاكمة . أجل ، ان مثل

هذا الامر لا يروى الا وفي القلب غصة وذل . ولكن
متى تخلص المرء من هذا الشعور بالذل – المتأتي عن رؤية
سمعة فرنسا معرضة للذم من قبل أولئك الذين أوكلت
اليهم خدمة مصلحتها وعن سماع هؤلاء القوم يستجلبون
لاسمها لعنات شعب ، وثورة الضمير ، وسخط الأمم ..
لا سيما اذا توفر لديه حب الوطن وعظم به اعتزازه – يصبح
من المتعذر عليه كبت النفس من صب جام غضبها
المشروع ضد الظلم وفي سبيل ارجاع أولئك القوم الى
طريق الصواب ، خاصة وانه ما من قاض يحكم في الجزائر
وما من مقصلة تحتز عنقاً هناك الا باسم الشعب الفرنسي .

وبعد ان رفض الاعتراض – كما مرّ بنا – مرتين
متتاليتين في جلسة ١١ تموز (يوليو) في المحكمة العسكرية
لمدينة الجزائر أنفق القسم المتبقي من الوقت في مناقشات
بالية ومجاملات بين رئيس المحكمة وجميلة بوعزة المجنونة .

فما كاد الرئيس روانار يحيي صفوف الجنود الذين
انتصبوا لاستقباله حتى أخذت جميلة بو عزة تهتف له
باقصى حماستها وبشكل مزعج للغاية ، قائلة :

– « برافو ! هكذا يكون الرجل الطيب ! »

ولم يعترض الرئيس روانار على مثل هذا الكلام .

ثم أخذ بها الضجر من الجلوس مكانها بين المتهمين ،
فقامت بجولة وسط المحكمة تهز ببطنها متمايلة متراقصة

وموجهة في الوقت نفسه للحاضرين الكلمات التالية :

ـ ان لم تفهموا ذلك فبالامكان ايضاحه لكم بواسطة الرسم اذا شئتم .

فقطب الرئيس روانار حاجبيه وانذرها بارجاعها الى السجن ومتابعة الجلسة في غيابها ان هي لم تركن الى الهدوء .

لقد نسيت ولا ريب أنها قد أوقعت التهمة بخطيبها اثناء التحقيق ، في حين لم يكن أحد يسألها ذلك . ولهذا فلا غرابة في ان نراها ترمي جميلة بو حيرد ، وسط وابل من الشتم الشنيع ، بالتهمة التالية التي كانت كافية – لو صحت – لتطويق عنق بو حيرد بحبل المشنقة .

ـ لقد كان في نيتك ارسال خطيبي الى المقصلة عوضاً عنك ! ولكني هنا ، ولن أسمح لك بذلك !

لم يكن الرئيس روانار يرى في ترديد هذه التهمة المختلقة أي موجب لتوقيفها عن هذا الترديد . فكان يقول ، معرباً عن رحابة صدره واحترامه للحرية : انه لحق مقدس لها أن تقول كل ما يطيب لها في سبيل الدفاع عن نفسها ، أليس كذلك ؟

وبعد قليل اذا بجميلة بو عزة تصرخ قائلة :

ـ اني عاهرة .

فرد عليها القاضي بقوله :

ـ ليس في هذا ما يستحق الفخر .

ان هذه الملاحظة لتنم عن كثير من الفطنة والدهاء لا سيما متى علمنا ان جميلة بو عزة ليست بعاهرة ولكن غاية الرئيس من وراء ذلك هي ولا ريب المبالغة في قدرة جميلة بو عزة على اثارة الفضائح . وقد أردف قائلاً لنفس الغاية :

ـ انك لمجرمة ايضاً وكل ما تقولين وتفعلين انما هو تمثيلية ليس الا ...

ان كون المرء نزيهاً وصافي الذهن لا يعني انه لم يعد رجلاً ، فالرئيس روانار لم يلبث ان طفح كأس صبره من جميلة بو عزة ومن الصعوبات التي كان يورط نفسه فيها عن طريق رفضه التسليم بجنونها .

لقد أصبحت الآن تصوب اصبعها نحو الحضور كالبندقية وتحركه ذات اليمين وذات الشمال كما لو كانت تحصدهم برصاصها . كل ذلك وهي مغرقة في الضحك :

ـ تك .. تك .. تك ..تك ....

وبعد برهة من الصمت قالت باللغة الانكليزية رافعة كتفيها :

ـ بالضبط ! **Exactly**

وقد زادت من ازعاجها هذا حتى ان الرئيس ، اشتد غيظه وعيل صبره ، فامر بطرد هذه البائسة كابتاً ولا ريب كثيراً من المشاعر التي تجيش في نفسه بالاضافة الى ذلك الغيظ .

٤

ولكن جميلة بو عزة وان كانت لا تطاق كمتهمة ، فهي لا يمكن الاستعاضة عنها كشاهدة ضد جميلة بو حيرد . ولكي يؤمن سماعها على الأقل بصفتها شاهدة لا كمتهمة ، كان القاضي يتغاضى من حين الى آخر عن جنونها ويستقدمها الى المنصة .

وذات مرة حاول القاضي ان يسألها :

– لقد صرحت أمام قاضي التحقيق ، أليس كذلك ، ان جميلة ....

فصرخت مصوبة اصبعها نحو الحضور :

– تك ..تك .. تك .. تك ..تك ...

فثبت الرئيس قائلاً :

– أرأيتم ؟ انها تؤكد .

وعلى ذلك لم يبق ثمة شيء يفعل الا ارجاعها الى حيث

كانت . لا بل ان ارجاعها أصبح مستعجلاً لا يقبل التردد ، اذ انها قد قررت خلع ملابسها كلها . وبينما كان الحرس يقتادونها وهي تحاول ان تتعرى غير مقلعة عن الصراخ صاحت عند عتبة الباب قائلة :

– آه ! ان الآنسة بوحيرد تريد ان تنجو بنفسها وتقذف بخطيبي الى المقصلة عوضاً عنها !

* * *

كان الملف يتضمن عشرين رسالة من المتهمين تشكو النظام الوحشي الذي تفرضه ادارة السجن على هذه المريضة بعزلها اياها في زنزانة قذرة ،مصفحة ضد الصوت والضجة بواسطة كميات كبيرة من القش المكدس ، لا يدخلها النور الا من فتحة صغيرة في اعلى الحائط لم تكن في متناول اليد .وكان الملف يحتوي كذلك على شكاوى جميع السجانين ، من حامل المفاتيح الى المدير ،لقد فرضت عليهم مهمة ليست من شأنهم ، فالمكان الذي يجب ان ترسل اليه هذه المجنونة هو المصح أو المأوى وليس الزنزانة.

وكان في الملف ايضاً تقرير غريب الشكل رفعه الخبير الذي استدعي اثناء التحقيق :ليس لجنون جميلة بو عزة التي هي على كل حال تستحق العقاب قانونياً ، من نتيجة سوى ان يزيدها خطراً على الجمهور فهو وحده كاف

لكي يستوجب منعها من التجول الحر .وكان فيه مقابل ذلك شهادات اطباء آخرين عادوها عندما أصابتها عوارض الجنون وكانت في السادسة عشرة من عمرها. وكان هناك أخيراً ، تلك التصرفات التي قامت بها اثناء الجلسة والتي تسنى لكل الحاضرين مشاهدتها ، حتى رجال الصحافة الجزائرية التي يستطيع المرء اذا شاء ان يطلع فيها على جميع الحركات التي قامت بها جميلة وبنوع خاص تلك التي ذكرتها آنفاً .

ولقد تقدم محامي جميلة بو عزة الاستاذ طالبي، نقيب المحامين في مدينة تيزي أوزو سابقاً ، عند ما هددت هذه المتهمة بقطع رأسها المجنون على مقصلة العادلين ، تقدم بطلب لفحص حالتها العقلية ، لكن طلبه لم يلاق الا الرفض .

فهل ستبقى جميلة بو حيرد مهددة بقطع رأسها وذلك لا لشيء الا لأن ريح المجانين قد نفخت تلك الفكرة في رأس فتاة تكن لها البغضاء ؟!

ان الليل قد بدأ يخيم على النهار الاول من هذه الدعوى الجزائرية . ولسوف يقدم غداً المحامي فرجيس بدوره طلبات اخرى لفحص حالة جميلة بو عزة العقلية . وفي اليوم التالي ،الجمعة ، استمعت

المحكمة الى الاستاذ فيرجيس ، وتداولت بالامر ثم رفضت .

* * *

فلنعلم الاشياء على حقيقتها . عند كل خطوة يخطونها في الشارع ، وعند كل كلمة يلفظونها في المحكمة كان المحامون الباريسيون يشعرون باسماعهم تُصم تحت صرخات اللعن والوعيد .

ان عدداً من فرنسيي مدينة الجزائر يعتبرون انفسهم اصحاب المدينة الشرعيين الاوحدين بما فيها المباني العامة وما تحويه : ومن ضمنها قصر العدل وجميع مايتم فيه من مرافعات .

والى هذا فلم تجر اية محاولة لردهم عن هذا الاعتقاد وذلك التصرف . بل بالعكس عندما قرروا وضع لافتاتهم حوله «ممنوع الدخول — ملك خاص» .. كانت الحكومة هي التي أمنت الرجال لذلك العمل :

لقد كان الشرطيون ، كما تقول الصحف المحلية ، هم الذين تولوا اختيار الداخلين بشكل دقيق وعنيف .

وهكذا فلم يكن ثمة جزائريون في الجلسات ما خلا سيدة واحدة وهي والدة جميلة بو عزة ، التي اكتشف امرها وطردت في الحال .

وهكذا في خلوة لم يشهدها غير الفرنسيين كان الفرنسيون الجزائريون يسعون الى جعل القضاة يشعرون بمراقبتهم الشديدة لهم . والمناداة بالقتل التي كانوا يرفعونها ضد المتهمين كانت ترمي الى فرض الاحكام فرضاً .

وماذا عساه ينتظر من المحامين في مثل هذه الظروف ؟

ان صيغة المجهول هنا تعود الى « الله » أي الى اولئك الفرنسيين المقيمين في الجزائر ، اولئك المتسلطين النافذين ، وذلك حسب القول المأثور : صوت الشعب هو صوت الله ، انهم يتوقعون من المحامين ،ان يسهموا في تحقيق مشيئة الله حتى التضحية برؤوس موكليهم على انغام « نشيد الغضب » وهذا فقط كل ما يأذنون لهم به .

ولكن ارتفعت في القرن الماضي صيحة تقيم العدل وتنطق بالقانون وتحكم صوت الضمير ومقتضيات الشرف.

— « لقد سألني هذا الرجل ان ادافع عنه . انه لواجب علي وها انا هنا اقوم به . ان الذين يجهلون رسالة المحامي يتعجبون من ذلك . انهم يقولون : هنالك انواع من الاعمال الاجرامية لا يمكن الدفاع عنها بوجه من الوجوه . ان هؤلاء لمخطئون ، وهم ،في غيظهم الكريم ، يخلطون بين العدل والغضب . انهم يطلبون بكلامهم هذا السماح بارتكاب ابشع الجرائم الاجتماعية

واكثرها خطراً على الاطلاق اعني جرم تضحية القانون» !

لقد كانت تلك الصرخة صرخة المحامي لاشو ،وقد كان يدافع عن مجرم حقيقي ومن اشد المجرمين ارهاباً وفتكاً وهو تروبمان .

* * *

لقد رفضت جميع مطالبات المحامين بفحص حالة جميلة بو عزة العقلية .

غير أن الدفاع بحاجة ماسة إلى هذا الفحص اذ هو السبيل الوحيد الذي تبقّى لاثبات الحقيقة بشكل لايقبل الرد.

ان ما كان يطلب من هؤلاء المحامين ، الذين يرافعون ضد سخط الجمهور وبعيداً عن عطف القضاة ليس فقط التعامي عن جنون جميلة بو عزة بل كان يطلب منهم ايضاً الاشتراك في جرم التعامي عن الحقيقة عامة . كان المراد انزلاقهم على طريق ابشع بكثير من انكار العدل ، ،وهي طريق التظاهر بالعدل ، والدعوى الشكلية ، والمحاكمة الصورية بواسطة القضاة المزيفين ، طريق ليس عليه من شيء صحيح غير شفرة المقصلة . والجدير بالذكر ان العادة قد جرت بالحؤول دون مشاهدة المحامين الباريسيين لهذه المقصلة « الحقيقية » فهم يعلمون بواسطة الصحف اعدام موكليهم بعد ان

يكونوا قد عجزوا عن مشاهدتهم .

ولكن الاساتذة غوطرا وموتيه وفرجيس كان لديهم فكرة اخرى عن رزانة العدل ، وعن دورهم ، وعن ما يقتضي منهم الدفاع عن المتهمين . ولهذا فقد اعلنوا بكل وضوح انهم لا يزالون المحامين المكلفين بالدفاع عن طالب وحامد وجميلة بو حيرد واعربوا بنفس الوقت انهم بسبب من احترامهم للانظمة واحترامهم لذاتهم ايضاً يجدون انفسهم مضطرين الى الانفصال عن هذه المحكمة .

كانوا يرون انه من الضروري اطلاع نقيبهم في باريس على ما يرتكب في مدينة الجزائر . فاتفقوا على ان يتولى الاستاذان فيرجيس وغوطرا ذلك ، بينما يظل الاستاذ موتيه يتتبع القضية كمتفرج فقط .

كان ذلك في الساعة التاسعة صباحاً . ثم انقضى الوقت حتى الظهر في التآمر ومحاولات التهدئة حيناً واستخدام السلطة حيناً اخر .

واستؤنفت الجلسة في الساعة الرابعة بعد الظهر .

وما ان افتتحت حتى فوض الرئيس روانار محامين من مدينة الجزائر للدفاع عن طالب وعن جميلة بو حيرد غير ان جميلة بو حيرد وطالب ما لبثا ان رفضا ذلك. وقد بدا لاول وهلة ان الامر سيتوقف هنا ،اذ انه لم يسبق

حتى الان ان فرض القاضي في أية محكمة فرنسية على متهم ما محامياً لا يرضى به قطعاً .

ولكن هذا الواقع قد تغير منذ ذلك التاريخ ١٢ تموز (يوليو) . حيث ارتأى مفوض الحكومة الشذوذ عن تلك القاعدة المتمشى عليها منذ اقدم العصور . الا انه اصطنع لذلك خدعة دنيئة بان تظاهر باستدعاء هذين المحامين من بين الحضور وتكليفهما بشكل تلقائي . ثم انسحبت هيئة المحكمة للتداول ورجعت بحكمها في القضية، وذلك باسم القانون — واي قانون ؟ وباسم الشعب الفرنسي — ولكن الشعب الفرنسي لا يساوره الشك في ذلك؛

وهكذا فأن المتهمين جميلة بو حيرد وطالب قد سلما مكرهين الى محامين مرتجلين مجردين كليهما من كل حق في الدفاع عنهما . .

* * *

لقد كان الاسراع كما مر بنا امراً ضرورياً . ولكن سرعةً تبلغ هذا الحد لم تكن تتصور . ثم يجب ان نذكر ان وقتاً لا بأس به قد ضاع سدى وربما بقصد من القضاة انفسهم .

فالى ماذا تحول ، من جراء هذا التأخير ،القسم المتبقي من الدعوى ؟ هذا ما لسنا نعرف له اسماً .

اما نهار الجمعة الذي انحصر في ثلاث ساعات فقط والذي أنفق في هضم جميع حقوق الدفاع وسائر الحقوق المكتوبة منها وغير المكتوبة فقد قضاه الرئيس روانار في اربعة استجوابات استشعر معها كثيراً من الانشراح خاصة حول ما تعنيه هذه الاستجوابات بالنسبة الى وقت دوام المحكمة .

غير ان جميلة بو حيرد ابدت تصميماً شديداً على الصمت ، فلم تتكرم على اسئلة الرئيس بجواب قط .

وكذلك طالب فهو لم يلبث بعد الاجوبة القليلة التي فاه بها ان عاد ولاذ بالصمت .

اما حامد فالأسئلة التي طرحت عليه لم تلاق نصيباً اكبر من التي سبقتها . ان حامداً هذا الذي كان قد حوكم منذ ثمانية ايام خلت لنفس الاسباب وامام نفس الهيئة القضائية التي يرأسها الاستاذ روانار ، بدعوى الباش آغا بو طالب وعوقب بالاشغال الشاقة الموقتة ،قد وجد نفسه ، في دعوى جميلة بو حيرد ، وقد مدد عقابه واصبح موءبداً .!

وتم الاستماع اخيراً الى مرسلي ، الذي حكم عليه القضاة بالاعدام من غير ان يعرفوا انه ليس حامداً :

فكانوا يخلطون بين مهنتي الرجلين ان لم يكن بين

هويتيهما .

اما فترة قبل الظهر من نهار السبت فقد قضيت في انجاز الاستجوابات الاربعة والاستماع الى النصف الاول من الشهود . كان عدد الشهود المدعوين اولاً واخيراً يبلغ الستة فتم الاستماع في فترة قبل الظهر الى ثلاثة اطباء اختصاصيين في الامراض العقلية حول حالة جميلة بو عزة العقلية . وكان اثنان منهم قد طبباها عندما كانت في مستشفى المجانين منذ بضع سنين .

واعتصم هذان الطبيبان بسرية المهنة . فالجواب الوحيد الذي توصل محامي المجنونة الى الحصول عليه هو قسمهما بانه لا حق لهما في الكلام ابداً .

اما الثالث فكان ذلك الخبيرالذي كلف بفحصها اثناء التحقيق . فاعلن ان مهنته تأبى عليه الاقتصار على الظواهر . فلماذا اغفل فحص السائل الدماغي لهذه المريضة مع ان التفاعل المصلي كان يقتضي ذلك ؟ وقد صرح في هذا الصدد بانه ، كطبيب نفساني ، لم يجد نفسه محتاجاً اليه فهو يكتفي بالتأكد منعدم وجود اي ذكر « لما يستوجب التطبيب في العيادة او الفحص في المختبر » وهل يصح اعتبار ذلك مرادفاً لكلمة الظواهر ؟

ثم ان رجل العلم هذا أضاف قائلاً :

ان مثل هذا الفحص مرهق بالنسبة للزبون ولجيبه ايضاً .

وفي فترة بعد الظهر جرت تتمة الاستماع الى الشهود فتكلم في تلك الفترة شرطيان وشاب اخذ يتأمل جميلة بو عزة لكي يوهم القوم برزانته ثم شهد بانه قد رآها في مقهى الكوك – هاردي قبل وضعها القنبلة ببضع دقائق .

فلماذا لم يستحب الاستماع من بين جميع الذين كان لديهم شيء للقول الا الى هذا الشخص الذي شهد على امر لا ينكره احد ؟

٥

ثم جاء وقت الخطب البليغة .

بعد مطالعة النيابة العامة ، تكلم الاستاذ لانيه وهو المحامي الذي فُرض على جميلة بو حيرد للدفاع عنها ، فمهد لكلامه بقوله :

لست أعتبر أن مرافعتي في دعوى درستها بسرعة امراً مستغرباً . ولكن الغريب فعلاً هو اني لم أحظ من قبل المتهمة التي عليّ ان ادافع عنها بنظرة أو حركة ، استحساناً كان او استهجاناً .

* * *

والاستاذ لانيه انما كان يتكلم باسم فتاة في العشرين ذاقت من التعذيب ما سبق واشرنا اليه ، واصرّت بلا هوادة على اعلان براءتها من قضية المتفجرات ، من غير ان تخفي شيئاً عن انتمائها الى جبهة التحرير أو عن خطورة

مهمتها في تلك الجبهة . كان يتكلم باسم هذه الفتاة التي بدت حريصة على عزتها وكرامتها الى حد انها لم تلجأ ولو مرة واحدة الى الكذب .

فمرافعة الاستاذ لانيه في قضية جميلة بو حيرد في هذه الملابسات انتهت الى انها مذنبة !.

وجاء الليل ، ومرت ساعة منع التجول . لم يكن قد سمح بالدخول الى قاعة المحكمة الا لبعض المظليين فقط .

وما ان علم المحامون الباريسيون بالأمر حتى هرعوا الى مقاعدهم من جديد . عندئذ استشعر الرئيس روانار غيرة شديدة على التدقيق فحرص على التأكد حول ما اذا كان طالب وجميلة بو حيرد يرضيان بان يساعدهما من جديد المحاميان اللذان لم يرفضاهما قط ، بل بالعكس طالبا بهما باستمرار .

فقال الاستاذ فيرجيس :

– لست أرى لطرح هذا السؤال معنى ...

ودوت الشتائم والتهديدات في القاعة تصم الاسماع ، فكان المظليون يهتفون مطالبين بقطع عنقه . الا أن الاستاذ فيرجيس لم يبدِ تخوفاً . فقال مخاطباً الجمهور :

– هل نحن أمام محكمة عسكرية أم في حفل للأعدام ؟

ان مثل هذا السؤال انما يفترض جواباً لا يروق سماعه لهيئة المحكمة التي كان يتوقع ان يصدر عنها هي بالذات . ولهذا فان مفوض الحكومة قد تظاهر ، متذرعاً بكثرة الضجيج ، بانه فهم أمراً آخر أعني أكثر سذاجة. فقال :

– لقد اتهم الاستاذ فيرجيس القاضي بأنه لم يقم بواجبه ، فليعتذر .

فرفض المحامي الاعتذار ، وبعد جدال وتنبيه استأنفت المحكمة سيرها .

ولكن المحامين الباريسيين لم ينتهوا من طلباتهم الا في ساعة متأخرة . ثم في الساعة الثالثة صباحاً تنكر الرئيس روانار لالتزامات التوقيت التي لا تقبل الابطال وأجّل الجلسة الى الغد .

وعندما حضر الجميع في الوقت المعين نهار ١٤ تموز (يوليو) طلب الرئيس روانار تعطيل كل شيء في ذلك النهار وارجاءه الى الغد نظراً للعيد الوطني ، فهو ، كما قال ، « يريد ، ككل فرنسي معتز بفرنسيته ، ان يشترك بالاحتفال . »

وهكذا كان .

غير أن محامي الدفاع ، الذين شهدوا كل هذا التساهل في التوقيت لم يسعهم الا أن يدهشوا ، في يوم الاثنين ، ١٥

تموز ، عندما فوجئوا برد كل الاعتراضات التي شعروا
أن من واجبهم رفعها مطالبة بالقسم الذي اخفي من ملف
التحقيق ...

* * *

ولعله من الضروري ان نذكر فيما يلي الاسباب التي
حملت هيئة المحكمة على رفض كل ايضاح بالرغم من
جميع احتجاجات محامي الدفاع الجزائريين والباريسيين
على السواء .

فقد قدّمت فيما يتصل بحالة جميلة بو عزة العقلية
سبعة اعتراضات من قبل الاستاذ « طالبي » محاميها ،
والاساتذة غوطرا ، وموتيه ، وفيرجيس ، فكان مصيرها
كلها الرفض . كما رفض أيضاً طلب الاستماع الى والدة
جميلة بو عزة تقدم به الاستاذ طالبي .

وفي اليوم التالي (١٥ تموز) طلب الاستاذ موتيه
تكليف خبير بفحص الألواح التي عثر عليها في حوزة
المتهم حامد ومقابلتها بشظايا القنبلة التي وجدت في موضع
الانفجار . فرفض طلبه بالفحص والمقابلة ايضاً .

وقد طلب الاستاذ غوطرا لموكله طالب اجراء كشف
عن الآثار الكيميائية التي وجدت على هذه الشظايا ومقابلتها
مع المعادلات الكيميائية التي ذكرها طالب في اعترافاته.

وذلك لكي يُعرف ما اذا كانت متفجراته على الأقل
صالحة للاستعمال أو ما اذا كانت هي التي استخدمت في
واحدة أو أكثر من المؤامرات التي يجري اتهامه بها . فلم
تجد هيئة المحكمة ايما فائدة لذلك ورفضت الطلب . فعاد
الاستاذ غوطرا وطلب استجواب الضابط المظلي الذي القى
القبض على طالب لمعرفة ما اذا كان في الأمر قبض حقيقي
ام ان طالب — كما توحي بذلك العبارات الواردة في
التحقيق — قد سلم نفسه بملء اختياره .

واخيراً لوحظ تحول في تصرف جميلة بو عزة من
الاندفاع الشديد الى الوهن البالغ الذي اثار الدهشة وحمل
على كتابة تعليقات ملؤها التعجب حتى في صحف الجزائر.

وعلم على لسان البائسة نفسها أنها منذ عودتها الى السجن
وبعد خروجها من أول جلسة كانت تحقن في مستوصف
السجن كل يوم حقنتين الواحدة عند الصباح والاخرى
في المساء .

واستنتجت جميلة بوعزة قائلة :

— ومنذ ذلك الحين تغيرت تغيراً شديداً حتى انني لم
أعد نفس الشخص الذي كنته من قبل .

واذ تأثر الاستاذ فيرجيس وموتيه وغوطرا الى حد
كبير لهذا النوع من المعالجة تقدموا بطلب للاستماع الى

طبيب ادارة السجن حول نوع هذا العلاج .

وقد قال أحد هؤلاء الاساتذة مبرهناً عن الغاية من ذلك :

— « لكي نرفع عن هذه الدعوى ذلك الظن المخيف الذي يحوم حولها ، وكي لا يضاف الى ملف فرنسا في هيئة الامم أثناء الجلسة التي سوف تعقد في ايلول (سبتمبر) تهمة استخدام المخدرات الى تهمة التعذيب . »

فنشأ عن ذلك سيول من اللعنات لا تستحق كلها مجتمعة ولو جواباً واحداً . فاغتاظ الرئيس روانار نظراً لآثار الجروح الباقية على جسم مفوض الحكومة منذ أيام الحرب ، في حين ان الاستاذ فيرجيس بالرغم من كونه قد تطوع في قوات فرنسا الحرة في السابعة عشرة من عمره لم يكن قد ترك في ساحة القتال أية قطعة من لحمه . ثم بعد ان بذل كل ما يستطيع أن يبذله انسان من جهد في سبيل اظهار تلطفه مع مجنونة ، رد الرئيس روانار طلب الاساتذة فيرجيس وغوطرا وموتيه باعتباره لا فائدة له . ولم يرفع بعد ذلك أي طلب أو اعتراض . واهمل ما تبقى منها لضيق الوقت .

واخيراً برزت النسخة الأصلية لاعترافات جميلة بو حيرد . وقد زاد الشك في هذا الاظهار المتأخر عندما

سمعت المتهمة تنكر صحة توقيعها في أسفل تلك الصفحة وتطلب عرضه على الخبراء للتأكد من صحته . ولكن اليوم الرابع عشر من تموز كان قد انقضى والاحتفال قد تم ، واخذ الوقت يلح من جديد . وقدّم مفوض الحكومة مطالعته التي قررت المحكمة اثرها ان لا فائدة مما يقال بعدها . وهكذا ختمت المحاكمة !

وهكذا منع الاستاذ فيرجيس ، — وهو الوحيد الذي يحق له أن يقدم دفاعه رسمياً — من ان يقرأ دفاعه عن جميلة بو حيرد ، واختلى القضاة للمداولة .

من المحامي الى المؤلف

باريس في ١٠ ايلول ١٩٥٧

عزيزي آرنو ،

تسألني السماح بنشر المرافعة التي كنت سألقيها دفاعاً عن جميلة بو حيرد .

وكيف أستطيع أن أرفض ذلك ؟

ان العدالة عامة في فرنسا ، والدفاع جزء هام من الدعوى .

ومرافعتي تخصك كما تخص أي شخص آخر ؛

واني ، لآمل ان يستطيع القضاة ، بفضلك ، ان يقرأوها ، وان يحكموا بالعدل .

ان لجميلة وحدها ، ويا للأسف ، الحق في ان تبتسم !

صديقك المخلص

جاك فيرجيس

دفاع المحامي فيرجيس

اني لانحني أولاً باحترام أمام ضحايا « كوك هاردي» و«ميلك بار» كما انحني أمام أموات قصبة وكازينو وبلكور وباب الواد وملعب الجزائر أو فيليبفيل التي تحولت إلى ركام من عظام .

انه من اليسير ان ترافع عن مجرم ، فيثير ذلك ، فيما يظهر ، رحمة المحاكم أمام المحامي . ولكن الدفاع عن بريئة يقتضي براعة كبرى . فاعذروني ايها السادة ؛

ان ملف الشرطة — وهو وحده بين ايدينا — يجعل من اعترافات جميلة بو حيرد محور تحقيق المظليين كله .

وبسبب العجز عن تجنب المنطق في بعض الحلقات ، بدأتم بالتحقيق مع جميلة بو عزة . وهذه هي النقطة التي سأتبناها !

في ٩ أيار ١٩٥٧ دخل السيد جورج فرنان ضابط الشرطة العدلي تلبية لطلب الضابط غرازياني ، من المكتب

الثاني في قيادة الجنرال ماسو العامة ، دخل مكتب قيادة سريّتـه .

وهناك وضع الضابط المظلي تحت تصرفـه فتاة يافعة في التاسعة عشرة من عمرها ، هي جميلة بو عزة ، وكانت قد قضت خمسة عشر يوماً بين أيدي المظليين في حين كان تحويلها الى العدالة النظامية ممكناً . فاحتفظت بها الشرطة يومين اضافيين .

وفي ١١ ايار مثلت أمام قاضي التحقيق ، واكـدت « أولاً ، انها عوملت معاملة حسنة سواء أكان من قبل الموظفين أم من قبل رجال الشرطة ، وانها لم تخضع لاية قساوة ، ولم يكن ينقصها شيء . وكل ما طلبته وُضع تحت تصرفها ، حتى ان طعامها كان جيداً . وايّدت بشأن التحقيق معها ، كل شيء » .

وأضافت جميلة بو عزة قائلة :

« دخلت جبهة التحرير الوطني بواسطة خطيبي حطاب عبد المجيد الذي تعرّفت اليه منذ ثلاث سنوات . وهو الذي كان على صلة بجميلة بو حيرد التي كانت تلقب نفسها بحسيبة تخفياً . »

واستجابة لنصائح جميلة بو حيرد وضعت في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ قنبلة في صندوق النفايات بشارع ميشليه ،

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٧ وضعت قنبلة أخرى انفجرت فقتلت اثنين وجرحت عدة اشخاص آخرين في مقهى كوك هاردي .

وأمام الشرطة النظامية في السرية ، ذاتها ، وامام ضابط الشرطة الذي دعاه الضابط المظلي نفسه ، اعترفت جميلة بو حيرد بملحق مضاف في ٢٥ نيسان الى استنطاقها في ٢٤ منه :

« حدثتكم عن محمد حطاب ، ولكني نسيت بشأنه ما يلي :

«لقد جاء يوسف ذات يوم يقول له ان هناك فتاة تريد العمل في جبهة التحرير . ولكني لم أكن حاضرة هذا الحديث ، غير أن يوسف جعلني طرفاً في الموضوع ، وكلفني الاتصال بها ، واشار عليّ بلقياها في جادة ٨ نوفمبر حيث سأرى هذه الفتاة التي ترتدي معطفاً أحمر . »

« ذهبت الى هناك وبعد الاشارة التي اعطانيها يوسف، وجدتها ، وكان قد نبّهني الى ان أقول لها عندما ألقاها : اني آتية من لدن سيّد أحمد . »

« فقالت : اتفقنا ، اريد أن أعمل في الجبهة . فأجبتها بأني انما أتيت لرؤيتها بامر من يوسف . والعمل ، كما

تعرفين ، يقوم على وضع قنابل في المؤسسات العامة . »

وفي اليوم التالي قبلت جميلة بو حيرد بأن تجيب بدون حضور المحامي المعيّن من قبل أهلها ، وادلت الى قاضي التحقيق بقولها :

« أعترف بانني منتمية الى جبهة التحرير الوطني منذ أواسط تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وعمي مصطفى بو حيرد هو الذي اعتمدني لخدمة هذه القضية وكلفني باطعام يوسف سعدي وعلي لابوانت وعليلو الذي أقام لهم ملجأ عنده . وكنت أعلم ان القضية في حاجة الى محاربين في جبهة التحرير الوطني ، ولم أكن لأرفض ذلك . »

« كان عمي يؤمن التموين وانا أطبخ الطعام . وكان نشاط يوسف وعلي لابوانت يعتمد ، فيما يعتمد ، على بناء مخابىء مسوّرة ومعدة لوضع قنابل كان يضعها على السطح أشخاص لم أكن أعرفهم . »

وعندما أوقف المظليون المدعو « طالب » في ١٢ نيسان ، وهو طالب في الكيمياء ، صرح لهم في بدء التحقيق بقوله ، في ٢٠ منه :

« قال لي يوسف ان جميلة وضعت قنبلة في ميلك بار ، وان حسيبة وضعت قنبلتها في مقهى كافيتاريا ، وزهرة في موريتانيا . »

وفي نحو الساعة السادسة من صباح ٩ نيسان ، اطلقت دورية النار على جميلة بو حيرد في شارع سفنكس في القصبة ، فوقعت محطمة المنكب .

وفي تقرير للسيد جورج فرنان ، ضابط الشرطة العدلي قدمه بعد الحادث بستة عشر يوماً الى رئيسه المباشر ، مفوض الفرقة ورئيس القطعات المتحركة في الجزائر ، يشير فيه الى أن جميلة بو حيرد كانت تحمل كيساً من جلد يحتوي على :

أولاً : وثائق جد هامة تتعلق بنشاط الولاية الرابعة ، وموجهة الى سي رمضان (ابان رمضان) عضو لجنة جبهة التحرير الوطني .

ثانياً : وثائق تتعلق بنشاط جبهة التحرير الوطني في الجزائر .

ثالثاً : اختام متفرقة عائدة الى مركزي المختارية والولاية .

رابعاً : مبلغ ثمانمائة الف فرنك .

ويضيف التقرير قائلاً :

« ان يوسف سعدي الذي تركته عند الحادث هو الذي كلفها بمهمة نقل وثائق جبهة التحرير التي وجدت في حوزتها . »

« وقد اضطرت جميلة الى ان تختبىء برفقة يوسف وعلي لابوانت وعليلو وحسيبة وزهرة ، عند عمتها في شارع عبد الرحيم ، ثم عند اصهار يوسف في زقاق سيلين ، ثم عند الباش آغا بو طالب ، واخيراً في شارع النيل حيث بقيت الى يوم توقيفها . »

« وفي الحين الذي كان الجماعة يتهيأون لتغيير مكان مخبئهم من جديد ، وقعت جميلة ، وهي تنقل الملفات، مجروحة مذعورة . »

والخلاصة ، كما يوجز ضابط الشرطة العدلية « ان توقيف المدعوة جميلة بو حيرد أتاح اكتشاف اهم دليل مادي ووثائق تثبت انتماءها الى جبهة التحرير الوطني التي نعرفها . »

« ومهما كانت كتومة في دورها كضابط اتصال ، فان هناك مجالاً للتفكير في ان هذا الدور الذي منحها ثقة يوسف يمكن ان يكون اخطر من ذلك بكثير . »

« ومع العلم أخيراً بانه لم يأت دليل يدعم تحقيقنا ، فليس ما يمنع ان تكون المدعوة جميلة بو حيرد ، هي ورفاقها ، هم الذين وضعوا القنابل الاولى التي انفجرت في ميلك بار وفي كافيتاريا . »

في هذا التقرير الشامل المؤرخ في ٢٥ نيسان لا يشير

السيد جورج فرنان الذي تلقى من جميلة بو حيرد في النهار نفسه اعترافاتها باعتداء كوك هاردي ، لا يشير الاعترافات ولا هذا الاعتداء .

وبعد خمسة ايام من اعترافات طالب ينسب السيد فرنان ، افتراضاً محضاً لا يدعمه أي دليل ، الى جميلة بو حيرد بأنها اشتركت في اعتداءي ميلك بار والكافيتاريا ؛ وهو من جهة اخرى موقن بأن ثقة يوسف الممنوحة لجميلة بو حيرد كانت تمكنها من ان تلعب ، بالقرب منه ، دوراً اخطر بكثير مما اعترفت به .

اذا كان تصديق جميلة بو حيرد واجباً ، فان هذا الدور هو الذي اثار ، في سبعة عشر يوماً ، اهتمام المظليين؛ ذلك لأنهم كانوا يتلهفون على معرفة عنوان الضابط الجزائري ، الصعب المراس « الذي باشروا بسؤال جميلة بو حيرد الجريحة عنه وهي على طاولة العمليات . »

واترك الكلام لجميلة بو حيرد :

« واستجوبني ، منذ وصولي الى المستشفى ، عدة اشخاص بينهم ثلاثة ضباط وثلاثة مفتشي شرطة وثلاثة مظليين يعتمرون قبعات حمراء .

«ولم يترددوا في ضربي بقبضات ايديهم لحملي على الكلام . وفي ذات يوم وضعني ملازم اشقر ضخم يضع

نظارات بيضاء ، عارية امام الضباط الثلاثة ورجال الشرطة الثلاثة واثنين من المظليين بقبعتين حمراوين ، وجعل يلامسني امامهم ملامسات داعرة قائلاً انه سيأتيني بسنغالي استخدم عدة مرات مع نساء مسلمات ...

«حاولت ان اقصيه عن ذراعي الوحيدة السليمة . فضربني عندئذ على جراحي ، الأمر الذي اضحك الآخرين.

« وفي ليل ١٧ – ١٨ نيسان ، في نحو الساعة التاسعة ليلاً ، جاء الضباط الثلاثة والمظليان ووضعوني في سيارة بعد أن عصبوا عيني ، وقادوني الى جهة مجهولة . واعتقد ان الدارة التي وقفوا عندها ليست ببعيدة عن مطار البيت الأبيض ، وذلك لأنني سمعت طوال الليل ازيز محركات الطائرات .

« هناك القيت في غرفة وضربت .

« ثم وضعني الضباط الثلاثة والمظليان عارية .وربطوني الى مقعد بعد ان وضعوا بعناية خرقاً رطبة تحت الأغلال عند المعصمين والذراعين ، وعلى الصدر والفخذين والكعبين والساقين .

« ووضعوا عندئذ اسلاكاً كهربائية في عضوي التناسلي وفي اذني وفي فمي ، وداخل يديّ وعلى فم النهدين وجبهتي .

« وفي الساعة الثالثة صباحاً ، اغمي عليّ واخذت اهذي .

« وفي نهار ١٨ ضربت من جديد ، وربطوا ابهامي بسلك حديدي ، وسيروا التيار الكهربائي .

«وفي ١٩ تابعوا التعذيب ، واصبح جرح صدري كله مفتوحاً .

« وفي كل مرة يقود مظلي عملية التعذيب ، كان الآخر يسجل ، وأحد الضابطين ،وهو صغير كستناوي اللون وذو لهجة جزائرية ، يستجوبني . »

« وفي٢١ قادوني الى البيار لدى شرطة الفرقة النظامية.»

وتجد جميلة بو حيرد اخاها الصغير « هادي » البالغ من العمر احد عشر عاماً ، واخوي يوسف وابن اخته «معاقلي» وعمره اربعة عشر عاماً ، وقد استجوبوا جميعاً عن عنوان اخيهم وعمهم وكل رئيس او صديق ، وكانوا جميعاً يجهلون ذلك ما عدا جميلة بو حيرد .

اخذ المظليون يكرهونها على الكلام لانها تعرف عنوان يوسف . ولكنها لا تتكلم ، ويبقى يوسف دائماً طليقاً .

اذن لماذا تكلمت عن الاعتداءين اللذين وقعا في شارع ميشليه وفي مقهى كوك هاردي حيث يمكن ان لا يترك عملها اي أثر ؟ لقد كانت تنقل كل مرة ، ببساطة ، رزمة الى

فتاة لا تعرفها .

ومع ذلك فالافتراض غير محتمل التصديق . كيف يمكن لرئيس بذكاء يوسف ان يستخدم في عمل ارهابي ضابط اتصاله مع لجنة الاتصال والتنفيذ في جبهة التحرير الوطني ؟

كيف يضع زعيم بفطنة يوسف ضابط اتصال واحد بينه وبين ارهابي معرض دوماً للخطر ، ويجعل سلامته وسلامة منظمته تحت رحمة إخفاقين ؟

لماذا اختارت جميلة بو حيرد ، من بين مئات الالقاب، لقب صديقتها حسيبة ضابط الاتصال لدى يوسف ؟

هل هدفت من وراء ذلك الى تركيز كل تحقيق بها واختيار « اسم حربي » يجنبها ذلك ؟

ان هذه الاعترافات ، كما تؤكد جميلة بو حيرد ، ليست قسرية ، وانما هي ملفقة ببساطة كلية . كما لفق النبأ الذي يقول انها اعترفت في ٩نيسان عن مخابىء القنابل التي لم تكتشف في الواقع الا في ١٨ منه « اعتماداً على معلومات مخبر » كما اشارت اليها صحافة الجزائر في ٢٠ نيسان استناداً الى مصدر رسمي .

ان جميلة بو حيرد تذكر جورج فرنسان بانه لا يشير الى هذه الاعترافات المدّعاة في تحقيق ٢٤ منه ولا في التقرير المكرر الذي اعده في ٢٥ .

وتخلص الى ان الاضافة المزيدة الى تقرير ٢٥ نيسان هي متأخرة عن اعترافات جميلة بو عزة في ٩ ايار . واذا كانت الاضافة قد وضعت حقاً في ٢٥ نيسان ، وهو يوم توقيف جميلة بو عزه فلمَ الانتظار الى ٩ ايار لتثبيتها ؟

اذن فالضابط المظلي والشرطي اللذان يهتمان بها ، كانا هما نفسهما اللذين اهتما بجميلة بو حيرد . وكانت جميلة بو عزة ، فيما يبدو ، تجيب دائماً بكياسة لا مزيد عليها .

ولست ادري لأي سبب ايضاً منعت من الاطلاع على الملف حتى ١٦ ايار ، اي الى ما بعد التحقيق مع جميلة بو حيرد ، ولاي سبب لم تتهم جميلة بو حيرد بالاشتراك في جريمة قتل قبل التحقيق مع جميلة بو عزة ؟

والملف لا يمثل الا نسخة عن الاضافة التي أخفي اصلها عني حتى هذا اليوم ، ١٥ تموز .

والتفسير الذي يمكن ان يحلّ هذه المفارقة ، يا حضرة الرئيس ، لا يحل شيئاً : فاذا وجد الاصل فلن يكون خارج ملف جميلة بو حيرد ،ولا يمكن ان يكون خارجه . والملفات الاخرى لم تضف اليه الا في شهر حزيران .

اما بشأن الاعترافات امام قاضي التحقيق ، فجميلة بو حيرد لم توقعها ، وانكرت على الفور حدوثها .

في ٢٦ نيسان كان قاضي التحقيق قد وجد من المستحسن ، عندما كان يسهر على بابه ضابط الشرطة العدلية المزعج ، أن ينتقل من التحقيق عن الهوية ، الى التحقيق مع جميلة بو حيرد في صلب القضية بدون ان ينبهه الى حضوري . ولم ير فائدة في اعلامي عن التحقيق . والصدفة والعناية الالهية هما وحدهما اللتان قادتاني الى هذا المكان . طلبت اليه ان يقرأ عليّ الاعترافات التي ادلت بها جميلة بو حيرد ، فانتفضت جميلة عند السطر الأخير لأنها لم تتكلم قط عن القنابل !

وأضافت : « هم المظليون ارادوا ذلك » .

واخيراً عندما مثل طالب في ٢٩ نيسان امام قاضي التحقيق ، رضي بأن يجيب بلا محام ، وأيد، يائساً، جميع اعترافاته ، صحيحة كانت ام خاطئة ، الا السطرين الاخيرين المتعلقين بجميلة بو حيرد فقد اعلن انهما مضافان .

« وخلافاً لما تقولون وتستنتجون من سير الدعوى فان يوسف لم يؤكد لي أن جميلة هي التي وضعت قنبلة ميلك بار .»

وكان طالب بين ايدي المظليين . ولم تترك جميلة بو حيرد « سجن الجزائر المدني » . ولم يكن اي

اتصال بين الاثنين ممكناً .

وثمة اصرار ربط بين اسم جميلة بو حيرد وحوادث القنابل بدون ان يعرف لذلك سبب . وهناك إصرار من نفس الوصف ، وينطبق على نفس الحوادث ، قد كلّف ريموند بيشار حياتها .

قبل اعتداءات كانون الثاني ، كان اسمها مدرجاً في الصحف .

وعندما أوقفها المظليون ، أعلنوا عن « مؤامرة المتحررين » أوقفت ريموند بيشار اذن ، وحقق معها . وعند موتها لم تجر المراسم الدينية . وهذا ما يفسّر مثول هذه الجثة المسيحية ، بضعة أسابيع ، أمام الفتاتين المسلمتين . ان الملف لا يحتوي الا على صورتها المقدمة للدرك للقبض عليها . وعندما علم القاضي بخطئه عدل حتى عن اتهام جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري ، وحاول ان يطرد الشبح باخلاء سبيلها بعد الوفاة !

لم يبق اذن فيما يتعلق باشتراك جميلة بوحيرد في الاعتداءات الا الاعترافات الصادرة عن جميلة بو عزة بعد خمسة عشر يوماً من القبض عليها عند المظليين .

غير ان تاريخ اول اعتداء في ٩ تشرين الثاني يتوافق — والواقع لم ينكره ابداً — والفترة التي لم تكن فيها جميلة

بو حيرد قد التحقت « بالجبهة » .

ولكن في رسائل كثيرة موجهة الى قاضي التحقيق أو الى خطيبها (وهي رسائل صودرت) ، تنكر جميلة بو عزة اعترافاتها فيما يتعلق بها وبجميلة بو حيرد ايضاً .

كتبت الى اخيها في ٢٥ حزيران ١٩٥٧ تقول :

« ان جميلة بو حيرد أشبه بالقبو ، فهي لا تعرف شيئاً . »

كانت تشكو خطيبها احياناً ، وتتوعده احياناً أخرى وتتمنى دائماً ان لا يصيبه مكروه . وفي المقابلة كانت تردد كثيراً ملتفتة نحو جميلة بو حيرد : « يجب الا يموت ! »

ان الاتهام كله يرتكز الى اقوال جميلة بو عزة وحدها ، واعترافاتها المتناقضة وحدها هي التي أوقفت أولئك الذين احتجزوا خمسة عشر يوماً لاجراء الشكليات عند المظليين . واستبعدت ابلغ الاعترافات قيمة وهي الاعترافات العفوية الموجهة الى الاخ أو الصديق . ومن بين الدلائل المتوفرة لم يمسك الا بواحد منها ، هو ذلك الذي لا يدعمه أي دليل ، بلا ريب ، ولكنه يقود نحو جميلة بو حيرد .

كان لجميلة بو حيرد جميع الصفات « الرهينة » الحسنة ، وقد قال عنها تقرير السيرة والشرطة ، بناء على إعلام مجهول : « سيرتها مشككة ، وتعمل ضد فرنسا » .

ان جميلة بو حيرد هي البنت البكر لعائلة متواضعة

لها خمسة أخوة هم : نور الدين ، طالب فلسفة في باريس . والياس ، وعمره ١٥ سنة ، وقد عُذب ليلة بكاملها من شباط بواسطة المظليين عند مطاردتهم ليوسف ، وهادي ، ضيف الضابط غرازياني ، ثم عزيز ونادر .

وعمها مصطفى الذي ادخلها جبهة التحرير الوطني ، قتل بيد المظليين في ١١ آذار في وسط القصبة ، تاركاً أرملة جليلة وخمسة أولاد .

وانتقاماً لهؤلاء ، وترويعاً لاولئك ، أصبحت جميلة بو حيرد لتعاستها الفتاة العربية المثالية . لقد كانت افضل ضابط اتصال لدى يوسف الذي آثرها لاقدامها واخلاصها وشجاعتها . انها هي التي فتحت درب الجيش الصغير في ٩ نيسان بشارع سفنكس ، وحول عنقها الوثائق والمال . واذا كانت قد وقعت جريحة ، فلكي تعطي شارة الخطر وتتيح لرفاقها الهرب .

ليس هناك شيء يفسر هذا البطء الغريب في سير الدعوى على أثر شكوى جميلة بو حيرد ضد الذين احتجزوها وهددوها وعذبوها مدة سبعة عشر يوماً .

كتبت الى قاضي التحقيق العسكري في ١٦ أيار تقول :

« وبعد انقضاء أكثر من خمسة اسابيع على توقيفي ، وشهر

على اختطاف المظليين لي ، وثلاثة أسابيع على مثولي أمام
المحكمة ، لم يتخذ أي تدبير بحق الذين ضربوني وساموني
العذاب واهانوني ، أولئك الذين خطفوا أخي الصغير البالغ
من العمر أحد عشر عاماً ، وابن أخ يوسف سعدي البالـغ
من العمر الرابعة عشرة .

« وفي ١٤ أيار جاءني طبيب ليراني وليفحص الآثار
المتلاشية بمجملها،والناتجة من القساوة والتعذيب الكهربائي ،
فوق جرحي الذي لم يزل مفتوحاً . وعلى نهدي وفخذي ؛

« يخيل اليّ ان العدالة التي يزعمون مثولي أمامها
ليست عادلة .

« ولا استطيع بعد الاضطهادات التي قاسيتها والتي
كانت أسوأ من الموت ، من قبل ضباط فرنسيين ،
وفي مستشفى عسكري ، وفي ثكنات الجيش ،
اقول اني لا أستطيع الا ان انكر على محكمة عسكرية ،
ليس صلاحيتها فحسب بل ابسط حق معنوي في الحكم عليّ .

« وليست العبرة في المستوى السياسي ولا في المستوى
الوطني الذي آخذ جانبه ، وانما هي في المستوى الخلقي
بكل بساطة .

« لا يحق للضباط الذين عذبوني على هذا الشكل
اذلال المخلوق البشري جسدياً على شخصي أنا ، واخلاقياً

على انفسهم هم .

« ليس لي أن أقبل المساهمة في ما لا يمكن ان يكون
الا تزويراً للعدالة ، ما دام جلادي بلا قصاص ؟ »

وكتبت في ١٨ حزيران : « رفعت شكوى في ٢٧
نيسان الى عميد قضاة التحقيق ، لافتة نظره الى ضرورة اجراء
كشف طبي سريع ، وطلبت اليه بالحاح ايفاد طبيب
على الفور . ولكن القاضي انتظر عشرة ايام لا بلاغ الطبيب ،
وهذا الطبيب انتظر سبعة ايام ليأتي ويراني ويقرّر ، في
دعابة ، انه لم يجر شيء مطلقاً في أثناء هذه الايام العشرة.»

ومع ذلك فقد لاحظ الدكتور غودار على فخذ جميلة
بو حيرد وعلى جنبها الايمن نُدبتين طولها ستة سنتيمترات
عزاهما الى احتكاك أو سقوط أو ضربة عصا .

وتتابع جميلة بو حيرد قائلة : « في الواقع انها من آثار
السلاسل التي قيدوني بها عندما كنت أتلوّى من الألم
لأفرح الضباط الذين كانوا ينكلون بي . والدكتور غودار
يعرف ذلك جيداً ، لأن الحروق في نواحي جسمي الشديدة
الحساسية كانت ، كما تشهد أخواتي في الأسر — ولا سيما
الدكتورة جانين بلخوجه — بادية وظاهرة حتى ٣٠ ايار ؛
ولكنه آثر أن لا يراها لأنها تمثل قطعاً ، حقيقة التعذيب
الذي احتملته ، وساديّة الضباط الذين عاقبوني به . »

« وبالرغم من تصميمه على انكار كل شيء ، فقد وصل الطبيب الخبير في الوقت الذي جرحت فيه في عرض الشارع . والسيد حامل الاختام نفسه يثبت ذلك على أثر تحقيق محامي . ويردد ان جرحي المفتوح بقبضات الايدي هو قرح تدرّني وان ندبة مدخل الرصاصة في ظهري هي قرح آخر ، وان تصلب ذراعي اليسرى الأليم الناجم عن جراحي وعن المعالجة السيئة التي عولجت بها ، لا سبيل الى تفسيره . »

« وحرص في نفس الوقت ، والحق يقال ، على ضرورة اجراء الفحوص الجرثومية والاشعاعية التي تثبت اقواله . »

ان جميلة بو حيرد ، وهذا جدير بالتسجيل ، لم تتلق قط جواباً . والفحص الجرثومي ، وكذلك الفحص الاشعاعي لم يجريا البتة .

والنقباء الثلاثة ، وضباط الشرطة الثلاثة والمظليّان لم يظهر لهم أثر . مع ان في مستشفى « مايو » العسكري سجل دخول وخروج . وفي ولاية الجزائر قرار يفرض على جميلة بو حيرد الاقامة عند المظليين . والضابط غرازياني يستطيع أن يقول من هم الضباط الذين استلم منهم جميلة بو حيرد ، ومنذ أي تاريخ بالضبط ،وفي اية حالة

انه يستطيع ان يقول ما اذا كان يعرف ، بنوع خاص ، الضابط الصغير الكستنائي اللون ذا اللهجة الجزائرية.ويستطيع ايضاً جورج فرنان ، ضابط الشرطة العدلية ، ان يقول من الذي أعدّ لائحة الوثائق المضبوطة في ٩ نيسان ؟

وبمقدار ما كانت شكوى جميلة بو حيرد بطيئة ، كانت الدعوى فيما يتعلق بالشكوى المسوقة ضدها سريعة ، وجميع الدلائل التي تشير الى ضابط الاتصال في قيادة جبهة التحرير الوطني قد أهملت .

وكانت معنويات جميلة بو عزة محطمة عند عودتها من اقامة الخمسة عشر يوماً عند المظليين حيث لا دليل يوضح المدة ، وكانت تجيب بكياسة مفرطة . فكتبت رسائل مبهمة الى الضابط غرازياني والطبيب القائد الذي اهتم بها : « تذكر نقطة الدم التي كانت على ملابسي الداخلية من النايلون . اعتقد أن كل ذلك ليس طبيعياً . » (من رسالة في حزيران) .حتى انك يا حضرة الرئيس عندما سألتها ، في المقابلة ، بصبر لا يُمنح الا للمجانين عما اذا كانت قد تألمت ، أجابتك ، وانا أتلو ما ذكرته الصحافة لفقدان المحضر ، في ضحكة نهمة : « كلا ، كلا ، لم أضطهد ! »

لقد أعلن طبيب السجن الدكتور غو بريسونيير ، في

تقرير مؤرخ في ٣ حزيران ، ومحول الى مديـر سجن الجزائر المدني في ٤ منه ، ان حالتها في السجن أصبحت خطرة تستدعي معالجة عقلية .

وفي ٣ حزيران البسها مدير السجن صدريتها بالقوة ، ولم تؤثر فيها المسكنات قط ، الأمر الذي ينفي افتراض التظاهر بالجنون .

ولاحظ رئيس الحرس ان جيرانها يتذمرون منها .

وفي يوم الاثنين الواقع في ١٠ حزيران رفض مديـر السجن اتصال الاستاذ ميرا ، من هيئة محامي باريس ، اتصالاً حراً بجميلة بحجة حالتها العقلية .

حتى حارساتها السيدات : كوسّاد وبيبس وأرنـو وفرّاند وفرومانشي اعتبرنها في رسائلهن المحفوظة ضمن الملفّ مجنونة خطرة .

ولديكم أيضاً في الملف رسالة مصادرة يمكن التدقيق في محتوياتها :

« كانت تتحدث حديثاً مشوشاً لا ترابط فيه ، وتغني وتزمجر وتصوّب نحو بابها ضربات شديدة . إنها تنـام قليلاً بالرغم من جميع المسكنات التي أعطيت لها . وقد ضربت كثيراً من المراقبات . وهي تمزق كل ما تقع عليه عيناها في زنزانتها من فراش واغطية وألبسة الـخ ..

وتلوث كل شيء ببرازها :

« وفي وضعها هذا ، وبسبب من الرغبة في وضع حد للاتلاف تارة ومعاقبتها على أعمال لا يمكن ان تكـون مسؤولة عنها تارة أخرى ، أصبحت تعيش في حالة جد يائسة : لقد اغلقت على نفسها الزنزانة التي سُدّت جميع منافذها تقريباً ، فهي بلا ماء ولا هواء . بلا فراش ولا ثياب . لم تعد تنزل الى الساحة . لقد حرمت من دورها في قاعة المقابلات ، ومن سلة الطعام ، ومـن الطـرود والمستودع . فلم تعد تتناول من الطعام الا قصعة تضرب بها عادة جدران الزنزانة حيث تخرج رائحة جد كريهة. »

انه لمريع ان نرى كائناً بشرياً يقاسي مثل هـذا العذاب .

ولهذا ، فسواء أكانت جميلة بو عزة مجرمة أم غـير مجرمة ، معذبة أم غير معذبة ، مجنونة أم غير مجنونـة ، فانه لا بد ان تشكل شهادتها شكاً في جميع التحقيقـات وبالتالي شكاً في تجريم جميلة بو حيرد .

ومنذ ذلك الحين لم تُسـمع افادتها قط ،

ان الكشف الطبي على قواها العقلية كان ناقصـاً . لأن التحليل الدقيق كـان حسب اقـوال الطبيب الخبـير « مرهقاً لجيبها » . فهل كان رأسها اخس ثمنـاً ؟

لقد طلب محاميها الاستاذ كونيغ ، أحد محامي باريس اجراء كشف طبي معاكس .

واذا ثبت جنون المتهمة الوحيدة ، فمن الواجب ان تمنح جميلة بو حيرد وهي على قيد الحياة اخلاء السبيل الممنوح لريموند بيشار بعد الوفاة . يجب اعادة التحقيق باسره .

ولكن قاضي التحقيق لا يرى فائدة في الجواب .

ومع ذلك فان الحقيقة الدامغة لتبرزُ من خلال جنون جميلة بو عزة ، ووساوس طالب ، وحكمة الخبير ، وألعبانية القاضي : ان جميلة بو حيرد كانت بريئة .

ومع ذلك فقد كانت الاعتداءات متوالية في الجزائر وأخذ المتطرفون يطالبون باعدامات عنيفة .

فينبغي للتهدئة من غضبهم اجراء محاكمة صادقة بحيثيّاتها ، وأشكالها الرسمية ولكن خالية من المعنى ، وتنتهي مهما كلف الأمر ، باعدام سجين ذات صباح .

لقد كان التحقيق في ٢٩ حزيران قد خُتم . وكانت الدعوى قد حُدّد موعدها في ١١ تموز بدلاً من شهر ايلول كما كان منتظراً .

كانت جميلة بو حيرد ملاحقة بتهمة « حيازة متفجرات ومحاولة القيام بمذابح ، وبالاشتراك في المذابح والتدمير بواسطة المتفجرات والاشتراك مع المجرمين » .

لقد تعرّضت للموت خمس مرّات ، واعتقدت ان في استطاعتها عشيّة هذه الدعوى ، استدعاء زميلي وصديقي الاستاذ ايف امبلار من هيئة محامي باريس لمساعدتها .
فرفضتم طلبه بامهاله ٢٤ ساعة للاطلاع على فحوى الملف ، وقد ابرق لكم بذلك بكل احترام .

كأني بك ، يا حضرة الرئيس ، تقول : يجب الخلاص مهما كلف الأمر قبل ١٤ تموز .

لقد رفضتم تمديد المهلة ، ولكن الاستاذ ايف امبلار رفض ، ضميرياً ، ان يساعد جميلة بو حيرد . وهكذا كلفها اسراعكم خسارة احد المدافعين عنها .

ان أقلّ ما يمكن قوله هو ان الدفاع لا يتمتع هنا بأي تقدير ، لا من قبل النيابة العامة التي نفد صبرها ، ولا من قبل الجمهور الذي لم تحرك جميع شتائمه الموجهة الى الدفاع هدوءكم وصفوكم ، بل ادت الى احجام السيدة بو عزة عن الادلاء بشهادتها .

ان أية دعوى صحيحة تفرض تأجيل القضية ما دام التحقيق ناقصاً . وليس هناك الا ملف الشرطة ، وعناد المحققين الضباط الذي افضى الى مأزق . وقد فسّر ذلك نقيب المحامين ، طالبي ، بتعابير مثيرة ، حين قال متهكماً ان الحقيقة والعدالة تنتصران اذا أطاح الجمهور

بروؤس لا تخصه .

لقد رفضتم تأجيل القضية لاستكمال التحقيق .

ان أية دعوى حقيقية تفرض كشفاً جديداً على قوى جميلة بو عزة العقلية « البلهاء ذات المحيا الجميل » كما جاء في جريدة « صدى الجزائر » . وقد وصفت الصحافة وضعها فقالت انها كانت «كاشفة الصدر ومشعّثة الشعر ، ومضحكة تستحق الرثاء ، خشنة وصبيانية » .

وقد رجاكم نقيب المحامين ، طالبي ، ان تتركوا رجال الفن « يحلون أحجية هذه الفتاة الحسناء البالغة العشرين ربيعاً . »

وبالاضافة الى مدير السجن ، فان الطبيب والحارسات والمعتقلات والدفاع باسره هنا يطالبون بفحص عقلي جديد لجميلة بو عزة .

أما النيابة العامة فتطلب لها الموت .

لقد رفضتم اعادة الفحص العقلي لجميلة بو عزة . لقد سلمتم مرة والى الابد بأن جميلة بو عزة سليمة العقل ، على مقدار قد لا يكون كافياً لتمكينها من حضور المحكمة ، لانكم اقصيتموها عنها ، ولكنه كاف لموتها لانكم اعتبرتموها مجرمة حتى قبل ان تصدروا حكمكم .

« كان رئيس المحكمة قد قال لجميلة بو عزة : لا تفتخري ، فانت مجرمة منذ هذه اللحظة . وكل ما يصدر عنك من عمل أو قول ليس الا ضرباً من الكوميديا — جريدة الجزائر . »

وقبل أن تتعرى من ثيابها أمام الدرك ، كان لديها الوقت الكافي لتدير بعصبية حزامها حول قبضتها ، ولتؤكد الصاق التهمة بنفسها وبجميلة بو حيرد ، وذلك بواسطة تعابير صوتية اعتبرتموها نوعاً من الاعترافات : « تك .. تك ... تك ... » مثل إشارات اللاسلكي ...

إن العدالة تفرض سحب الوثائق المنبثقة عن التحقيق غير الرسمي ما دام ثمة شك في انها مغموسة بالدم . ولكن اذا أريد طمس القضية قبل ١٤ تموز ، فان وثائق دعوى جميلة بو حيرد التي نعرف جيداً ان الفرقاء فيها ليسوا الا ممثلين ثانويين ، تصبح جد ضرورية لأنها وحيدة .

لقد رفضتم ان تسحبوا من الملف الوثائق التي حصل عليها بواسطة التعذيب .

فطلبت عندئذ ان تضاف الى ملف القنابل الوهمي — وهو أشد انطباقاً على الواقع ويا للاسف — ويتنير أحدهما الآخر .

ان مفوض الحكومة لم يجد علاقة بين هذين الملفين.

لقد رفضتم اضافة ملف التعذيب الذي قاسته جميلة بو حيرد .

ان اية دعوى حقيقية تفرض الكشف على توقيع جميلة بو حيرد المختلف عليه في ذيل النسخة الاساسية التي ابرزت مؤخراً .

فالتوقيع مختلف تماماً – وانتم لا تجهلون ذلك – عن ذاك الذي في ذيل الوثائق الأخرى الصادرة عنها في الملف وفي ذيل الرسائل التي وجهتها إلي والتي أضعها الآن بتصرفكم.

وهذا التوقيع المزور كان يقتضي تأجيل الدعوى وفتح دعوى أخطر منها .

وعندما منعتموني من الكلام اثناء شرحي للموقف رفضتم الكشف الخطي على توقيع جميلة بو حيرد .

ان أحداً لا يستطيع قط أن يعرف من هو الذي وقع اعترافاتها .

وعندما انطرحت جميلة بو عزة في مقعدها خائرة القوى قالت لكم انها منذ اليوم الثاني من الدعوى ، كانوا يحقنونها بالابر صباحاً ومساء حتى خارت قواها ، واصبحت وكأنها شخص آخر . فطلبت أنا وزملائي ، ونحن نقدر كلماتنا

ومسؤولياتنا ، اجراء كشف سريع على دمها فرفضتم .

وليس من أحد يعرف ، منذ ١٢ الى ١٥ تموز ، من هو الذي حطم ، في الجزائر ، قوى جميلة بو عزة تحطيماً كاملاً .

في نهاية التقرير الذي قدمه جورج فرنسان ، ضابط الشرطة العدلية ، الى رؤسائه في ٢٥ نيسان ، اعترف بأنه « ما من دليل يدعم التهمة المسوقة ضد جميلة بو حيرد » .
ونظراً لفقدان الدليل ، لم يأت التحقيق بأي ظن . وعلى العكس فان « اعترافات » طالب وجميلة بو حيرد ظهرت على حقيقتها اعني انها ثمرة نفس الهاجس الذي أودى بحياة ريموند بيشار .

أما جميلة بو عزة فترشد الى مسلك آخر .

انكم برفض اجراء الكشف الطبي الذي طلبه الدفاع احتفظتم بالشكوك الحائمة حول الملف .

انه لمستحيل ومريع ان نعتقد ان غرضكم من ذلك كان الحكم بالموت على جميلة بو حيرد في الخفاء . ان مأساة ريموند بيشار كافية .

* * *

وهكذا ، فمن بين التهم الرئيسية السبع الموجهة ضد

جميلة بو حيرد لم يبق الا اشتراكها مع «جماعة الاشقياء».
إذ ان هذا هو تعبير المحكمة عن جبهة التحرير الوطني.
لم تنكر جميلة بو حيرد مساهمتها في هـــذه الجبهة
طوال أربعة أشهر .

وتقرير الشرطة الذي يحدد مصير جميلة بو حيرد في
سطرين ، هو فضيحة كالملف الذي يحتويه لأن جميلــة
بو حيرد ليست رهينة ، ولكنها كائن بشري يجب عليكم
ان تحاكموه ، وان تحموه من صخب الغوغاء واحقـــاد
المعارك .ولكي تستطيعوا ذلك يجب عليكم أولاً ،ان تعلموا :
«في مدرسة شارع ديفان أو مدرسة شـارع روفيغـو ،
كانت جميع الأخبار من صحيحة أو كـاذبـة ، وجميع
الشائعات المؤلمة تطرق سمع جميلة بوحيرد، وكانت جميع
هموم شعبها تكدّرها . وفي الشتاء الأخير انضمت الـى
« الجبهة » .

وفي الساعة نفسها كانت ثلاث فتيات اخريات يغادرن كلية
باستور ومستشفى مايو ، ويذهبن للعمل كممرضات في صفوف
الوطنيين وقد قضت عليهن محكمتكم ،في ٢٥ نيسان ، بالسجن
خمس سنوات بالانفراد . هذا هو جيل جميلة بو حيرد .

اسمعوا الاسباب :

قالت الأولى : « يجب عليك ان لا تلقي الاسئلـة .
وهل تُسأل جزائرية لماذا تقوم بواجبهـا ؟ ان جريمـتي
الوحيدة كممرضة ، هي اني اعتنيت بتمريض المقاتلـين
الجرحى . انهم ليسوا أشقياء ، ولكنهم بشر تحسبونهـم
أشراراً لأنكم تجهلونهم . انهم رجال حملوا سلاحهم لأنهم
خُدعوا منذ أمد بعيد . رجال شرفاء تستطيعون اذا شئتم
ان تنشئوا معهم صداقة حقيقية جزائرية – فرنسية . »

وقالت الثانية : « قررت بملء ارادتي الالتحاق بجبهة
التحرير الوطني ،لاني لم أعد قادرة على العيش وسط الاحتقار
والذل ... فرحت أعتني بالوطنيين الجرحى ، وبسكـان
الجبال الغارقين في الفقر والجوع ،وبضحايا الطمر في التراب
وبالقنابل والحرائق . فأقوم بواجبي ، بكـل بساطـة ،
كجزائرية ، وأقوم به مختارة . اني لم أعمل ضد فرنسا . »

واسمعوا الآن صوت جميلة بو حيرد : « لم يُتخـذ
أيّ اجراء بحق ميشال فيشو الذي كان يفخر في السنـة
المنصرمة بأنه ألقى قنبلة قتلت خمسين عربياً في القصبة ،
ولكن لما وقعت بعض الاعتداءات في مكان لم تستطيعـوا
القاء القبض فيه على الفاعلين رأيتم من الواجب ان يموت

عربي ، كائناً من كان . ان صدفة التقائي بالجنود هي التي جعلت الاختيار يقع عليّ . واذا كنت مع ذلك ، أشجب الاستعمار ، فلست ضد فرنسا . »

لقد هجرت جميلة بو حيرد ، وهي في سن الثانية والعشرين ، كل شيء ، لتكون امينة على التقليد الذي سنه عبد القادر الجزائري .

وليس هذا أيضاً تقليداً معادياً لفرنسة .

ان تقدير سنوات السجن التي يستحقها هذا الاختيار عائد الى ضميركم .

مدينة الجزائر في ١٤ – ١٥ تموز ١٩٥٧

عندما تلي حكم الاعدام على جميلة بو حيرد اغرقت في الضحك .

فصاح رئيس المحكمة :

– لا تضحكي فالامر خطير !

ان القاضي على حق . الامر خطير . فثمة قضية قد حكم فيها .

لقد حل في محكمة الاستئناف تشريع استثنائي محل تشريعات عسكرية تمييزية وهي الوحيدة التي من شأنها أن تبدل أو تجعل الاحكام الصادرة عن محاكم القوات المسلحة سارية المفعول . غير أن محكمة الاستئناف العسكرية في مدينة الجزائر قد قررت ، بتاريخ ٨ آب سنة ١٩٥٧، ان كل هذا — اي كل ما قامت به محكمة الجزائر العسكرية والذي تم ذكره الى الآن — انما هو عمل تام الشروط اعني عادل .

لقد أظهر القضاة في محكمة الاستئناف شراسة قصوى عندما حاول المحامون مناقشة الطريقتين الآتي ذكرهما :

١ — لقد قيل لهم ان الجلسة التي عقدت في ليل ١٣—

١٤ تموز (يوليو) لم تتوفر فيها شروط العلنية التي يقتضيها القانون ، وذلك بسبب من نظام منع التجول ، فالجمهور كان يتألف فقط من المظليين . فصرح القضاة انهم يعتبرون هذه الحيثية غير مهمة . فقد ظلت أبواب القاعة مفتوحة ، وهذا يكفي . وهكذا فقد أبوا أن يأخذوا بعين الاعتبار انه كان من المستحيل على الجمهور بلوغ هذه الابواب .

فلتطمئن السلطة ! إنها تستطيع غداً ان تجرّم أي شخص كان بأي جرم كان ، ومن غير ان يصيبها سوء : فكل ما يلزم لذلك هو اقامة حواجز من الشرطيين الواقفين في الامكنة المناسبة خارج سور القصر ،شرط ان تترك أبواب السور مفتوحة لان اقفالها يشكل خرقاً للقانون !

٢ — أما فيما يتصل بمنع محامي الدفاع عن المرافعة فقد برره في الاستئناف مفوض الحكومة بحجج تافهة ، قائلاً : ان مهمة اللجان الحربية صعبة للغاية . ليس من وقت للتضييع . وكل شيء حسن .

اني مدرك تمام الادراك بان الناس سوف يعتبرون ما أكتبه هنا كمرافعة في سبيل عدم الاقتصاص من مرتكبي الاغتيالات . ولكني لو كنت أقيس تعليقي بمقياس التقدير الذي أحمله لخبراء هذه التشويشات ، لتوقفت عند قولي : ان هذا القاضي على حق ، فالامر خطير .

انه خطير ، فيما يتصل باقامة العدل في نزاهة وشرف . خطير الى حد ان مسألة براءة جميلة بو حيرد الفعلية هي من بين جميع المسائل التي نشأت عن الحكم عليها بالاعدام ، المسألة الأقل أهمية ، أو قل التي لا أهمية لها البتة : ان هذا الحكم لا يؤخذ عليه ان فيه خطأ قضائياً بل انه — متى درس بتدقيق — حكم لا صلة له بالاحكام القضائية .

هل سيقطع هذا الرأس باسم الشعب الفرنسي ؟ هل سيسجل هذا الاعدام بين الذكريات الشنيعة التي تجرها وراءها كل أمة على مدى تاريخها ؟

هل سوف يسجل هذا الاعدام ان الفرنسيين سمحوا بارتكاب الجرم الوحيد الذي لم يرتكب بعد — ضد مصلحة وطنهم — في الجزائر ؟

يجب ان لا تُعدم جميلة بو حيرد .

انه لمن الغباوة ان نقدّم ، لشعب يناضل في سبيل حريته ، الرمز الذي يورثنا سخط العالم أجمع . سوف يكون رهيباً ان نوصد الباب هكذا بوجه كل أمل في انقاذ الفرصة الاخيرة لاقامة الصداقة بين فرنسا والجزائر .سوف يكون رهيباً أن يدرس الاولاد في الكتاتيب الاسلامية ، غداً ، كره فرنسا ، وذلك في هذا التصريح الاخير الذي أدلت به جميلة بو حيرد الى القضاء قبل انتهاء المرافعات .

« أيها السادة ، اني أعلم أنكم سوف تحكمون عليّ بالاعدام ، لأن الذين تخدمونهم متعطشون للدم .

« ومع هذا فاني بريئة ، فلم توفقوا ، كي تلتمسوا الحكم عليّ بالاعدام ، الا إلى الحصول على شهادة فتاة مريضة رفضتم ، لسبب معروف ، فحص حالتها العقلية ، وعلى تقرير (قدمه الشرطيون والمظليون) اخفيتم نسخته الاصلية حتى اليوم الأخير من الدعوى .

« الحقيقة هي انني أحب وطني واريد ان أراه حراً ، ولذلك فانا أؤيد كفاح جبهة التحرير الوطني .

« وهذا وحده هـو السبب الذي من أجلـه سـوف تحكمون علي بالاعدام ، مثلما قتلتم اخواني بـن مهـدي وبو مندل وزدور .

« ولكن لا تنسوا انكم عندما تقتلوننا انما تقتلون شرف بلادكم وتقاليدها التحررية ، كما انكم تدكون مستقبلهـا الذي تجعلونه في خطر . ولا تنسوا أيضاً انكم لن تتمكنوا من منع الجزائر من الفوز باستقلالها ، ان شاء الله ! »

التقرير الطبي

لقد قمت(١) بفحص جميلة بو حيرد في السجن المدني في مدينة الجزائر ابان رفع نظام السرية عنها (أوائل ايار سنة ١٩٥٧) (٢)

فقد تحققت من :

١ — وجود جرح فوق الثدي الايسر بيضاوي الشكل غير منتظم الاطراف طوله أربعة أو خمسة سنتيمـترات وعرضه ثلاثة تقريباً ، ينزف منه قيسح ضارب الى البياض

(١) هذا هو نص التقرير الذي كتبته السيدة جانين بلخوجه ، الدكتورة في الطب من جامعة الجزائر ، حول ما شهدته على جسد جميلة بوحيرد ، وقد كانت معتقلة معها .

(٢) في ١٦ ايار (مايو) بالضبط . (المؤلف)

ناشىء عن التهاب كما يظهر .

٢ ـ وجود جرح أصغر من الأول عند وسط نتوء عظم الكتف اليسرى ، وهذا الجرح على وشك الالتئام ولا تزال أطرافه تحمل آثاراً لهذا الالتئام .

٣ ـ وجود عجز وظيفي في الذراع اليسرى ، وهي مطوية متصلبة :

ـ كانت حركة مفصل الكتف مقتصرة على ٣٠ درجة تقريباً سواء أكان ذلك في رفع الذراع أو في تحريكها الى الامام أو الى الوراء .

ـ اما مفصل الذراع فكان متصلباً في زاوية قائمة فلا تتحرك اليد الا لأربع أو خمس درجات .

٤ ـ وجود اختلال في الجهاز الدموي للذراع كلها وخاصة عند الكف ، حيث كانت الحرارة مرتفعة واللون مزرورقاً يميل الى البنفسجي .

٥ ـ وجود ارتجاف في اليد اثناء محاولات تحريكها .

٦ ـ وجود نقاط سمراوية حول الدائرتين المحيطتين بحلمتي الثدي ، يبدو انها تعود الى حروق .

٧ ـ وجود علامات سمراوية ، مستطيلة طولها أربعة أو خمسة سنتيمترات وعرضها سنتيمتر واحد ، تقع على الورك الأيمن وعلى الجهة الخارجية للفخذ الايمن ، يمكن ارجاعها الى السبب نفسه ؛

٨ ـ وجود بقعة صغيرة ضاربة الى البياض ومتحجرة تقع على الوجه الداخلي من الشفرة اليسرى الصغرى من العضو التناسلي . .

* * *

ان هذه التحقيقات تستدعي بعض الملاحظات :

١ ـ ان منظر وموقع الجرحين الصدريين اليساريين يحملان على الاعتقاد بانهما ناشئان عن دخول وخروج رصاصة ما .

٢ ـ يحتمل ان يكون هنالك كسر في عظم الكتف ، فيجب التأكد من ذلك بواسطة التصوير بالأشعة .

٣ ـ يبدو ان الجرح الذي فوق الثدي قد أدى الى مضاعفات ثانوية ، اذ أنه لا يوجد فيه علامات التئام ، فهو منفتح بشكل غير طبيعي وملتهب الى أقصى حد ؛

٤ـ ان عجز الذراع اليسرى الوظيفي والاختلال في جهازها الدموي يعودان ، على ما يظهر ، الى تهيج عصبي - شرياني حيث مرت الرصاصة . ان تحسنها مرجح ، ولكن وضع بيان عصبي - عضوي يبدو نافعاً .

* * *

لقد اخبرتني جميلة بو حيرد بانها أصيبت برصاصة عندما القي القبض عليها مما يطابق التحقيقات التي قمت بها كل المطابقة .

وقد أكدت لي انها كذلك ضربت وأحرقت بواسطة الكهرباء عند الجرح الصدري الامامي وعند النهدين الايمن والجهة الخارجية من الفخذ الايمن وفي العضو التناسلي .

ان مظهر مختلف الجراح التي فحصتها يدعو الى اعارة الاسباب التي ذكرتها المريضة انتباهاً كبيراً .

وقد صرحت لي جميلة بو حيرد انها كانت في فترة الحيض عندما انزلت بها ضروب التعذيب في تاريخ ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ . وانها أصيبت بنزيف شديد تبعه انقطاع الحيض وظهور افرازات نتنة طوال خمسة عشر يوماً.

* * *

وقد بدا لي ان حالة جميلة بو حيرد العامة سيئة ، وتلاميح وجهها ذابلة ، وجسمها ضعيف .

ان عجز الذراع اليسرى سوف يظل كاملا مدة شهرين تقريباً ، هذا اذا لم تحدث مضاعفات .

ويحتمل ان يحصل فيما بعد عجز « جنسي » دائم .

هذا تقرير طبي أعطيته الى جميلة بو حيرد ووكلائها ليستعان به عند الحاجة .

جانين بلخوجه

دكتورة في الطب

ملحق من الناشر

مصير جميلة !

بعد صدور الطبعة الأولى من هذه الترجمة العربية (أول آذار سنة ١٩٥٨) تطورت قضية جميلة بوحيرد تطوراً كبيراً فقد صدق رئيس الجمهورية الفرنسية على إعدام جميلة ، وعين صباح الجمعة في ٧ آذار موعداً لتنفيذ الحكم .

وما كادت الصحف العالمية تنشر هذا النبأ حتى هب الرأي العام العالمي ، بحكوماته وهيئاته وشعوبه ، يستنكر هذا الحكم ويحتج عليه ، واخذت البرقيات تنهال على رينيه كوتي رئيس الجمهورية الفرنسية وغايار رئيس الوزارة الفرنسية ، مطالبة بابدال حكم الاعدام على فتاة جزائرية لا ذنب لها الا اخلاصها لوطنها .

ومن الذين اتصلوا بالحكومة الفرنسية السيد همرشولد الامين العام للأمم المتحدة ، والسيدفوروشيلوف رئيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي ،وعدد كبير من الهيئات النسائية في العالم؛

وفي العالم العربي ، قامت مظاهرات صاخبة من أجل أشجع فتاة عربية عرفها تاريخ النضال . واتصلت بعض

الحكومات العربية بسفارات فرنسة ناقلة اليها شعور العرب ازاء الحكم على جميلة بو حيرد .

وفي بغداد أطلق اسم جميلة على قرية عصرية تنشأ اليوم في جوار بغداد .

وفي دمشق حذف اسم جان دارك عن احدى المؤسسات المدرسية ، وأطلق عليها اسم جميلة بو حيرد .

وكان رد الفعل في الجزائر عنيفاً ، فما كاد المناضلون يطلعون على عزم فرنسا حتى وجهوا انذاراً الى السلطات الفرنسية في الجزائر يخبرونها فيه أنهم ، في حال تنفيذ الاعدام بجميلة ، سيقابلون ذلك باعدام أربعة ضباط فرنسيين هم الآن أسرى في أيديهم ...

ووصلت الى المسؤولين الفرنسيين في فرنسة وفي الجزائر رسائل تهديد تؤكد لهم أن دم جميلة لن يذهب هدراً ، ولا بد من الأخذ بثأرها في ابنائهم وبناتهم ...

ازاء هذا السيل الطامي ، الذي كان يبدأ من النصح والتحذير وينتهي بالتهديد والانتقام ، رأت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة إلى التريث .. فألغى الرئيس كوتي موافقته على الاعدام ، وأرسل ملف قضية جميلة الى لجنة العفو . وهذه اللجنة جزء من المجلس الاعلى للقضاء في فرنسا ، مع « طلب بوجوب اجراء درس سريع

وعميق للقضية » .

وعُلم أيضاً أن روبير لاكوست ، الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر قد أوصى « بارجاء تنفيذ الاعدام » .

* * *

يبدو اذن ان العفو لم يصدر حتى الآن (١٠ آذار سنة ١٩٥٨) عن جميلة . وكل ما في الأمر ان تنفيذ الاعدام قد أجّل موعده ، من ناحية وان لجنة قضائية تدرس القضية من ناحية أخرى .

ومهما يكن الأمر ، فان جميلة ستظل رمزاً مقدساً للجهاد بأسمى معانيه من وطنية ملتهبة ، الى شجاعة مغامرة ، إلى صبر عجيب على الآلام والعذاب .

قد يأخذ الحنق بالفرنسيين فيذهبون بجسم جميلة ولكنهم لن يستطيعوا أن يزيلوا روح جميلة ،من ملايين العربيات في المشرق والمغرب .

قد تموت البطلة ، ولكن البطولة لن تموت !

بل ان البطلة نفسها لن تموت لانها أصبحت حية في كل عربي وعربية ، من الخليج الى المحيط !

أما فرنسا فلها حساب آخر ...

ان الجزائر لن تنسى ! .. وسائر بلاد العرب ايضاً

دار العلم للملايين

ملحق

الطبعة الثالثة

رسالة من المؤلف

الى مجلس النواب الفرنسي

باريس في ١٧ آذار سنة ١٩٥٨

الى مجلس النواب الفرنسي

ايها المجلس الكريم

ما ان مرت ثلاثة أسابيع على صدور كتاب «دفاعاً عن جميلة» الذي ألفته مع المحامي الاستاذ فرجيس، حتى لقي تأييد الصحافة الفرنسية بالاجماع ، وتأييد الصحافة العالمية ايضاً . و قد كان ذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المنصرم عندما أصبحت مسألة العفو من أمور الساعة .

وقد أجيب على هذه المسألة يوم الخميس في ١٣ آذار الماضي

بعد ان قضت جميلة بو حيرد في سجنها في الجزائر مدة ثمانية أشهر تنتظر أن يختار لها، أو لا يختار، مصير الاعدام ذات صباح .

الا أن العفو لا يستطيع ان يجلب للضمير الفرنسي أكثر من انشراح مؤقت حول المصير الذي سوف تلقاه جميلة آخر الأمر ، أو حول مقتضيات العدل ، أو حول الشرف الوطني ؛ ذلك لان راحة الضمير التامة لها ثمن آخر .

مشروع تقتيل

أما فيما يعنيني أنا فان هذا العفو يعين نهاية الصمت التام الذي فرضته على نفسي طوال مدة انتظار هذا العفو .

ولقد طال علي الانتظار لاسباب سهل تصورها ، وعز علي الصمت وانا أشهد استمرار مشروع التقتيل الذي بديء به منذ زمن بعيد بشراسة ومكر ، والذي أوشك ان ينجح ، وليس ما يسمح الآن بالاعتقاد بان ثمة اقلاعاً عنه .

والغرض من هذه الرسالة هو درس هذا المشروع منذ بدايته ، لفضح مختلف مراحله ، وتعداد الاخطار التي لا تزال قائمة والاضرار المتصلة بها والتي لم يُبدأ بعد باصلاحها.

اقرار بالظلم

ان تاريخ الحكم يرجع الى ١٥ تموز (يوليو) من العام الماضي وفي ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ظهر عن دار (مينوي) للنشر كتاب « دفاعاً عن جميلة » . وقد تضمن على لسان الاستاذ فرجيس ولساني اتهامات محددة تحديداً دقيقاً وخطيرة للغاية ضد جميع الذين اشتركوا في عملية الاعداد للقتل . ان القانون يمنح كل واحد من هؤلاء الاشخاص فرصة ثلاثة أشهر حتى يقرر ما اذا كنا قد طعنّا فيه بالكذب أم لا ، الا أنه يحق لنا ان نقدم اثباتاتنا اذا ما دعينا للمثول أمام القاضي .

مما لا شك فيه اننا لم نطعن باحد . ومما لا شك فيه ايضاً ان كل اقوالنا كانت صحيحة . ولهذا فقد انتهت المهلة في ١٩ كانون الثاني من غير أن يجروء أي واحد من الذين اتهمناهم على ان يقاضينا بسبب كلامنا .

لقد اثبتوا اذن عن طريق صمتهم التام كل التهم التي رميناهم بها . ولا يستطيع المرء ان يتصور ان ثمة إقراراً قبل به بحرية أكثر من هذا الاقرار .

ينتج عن ذلك محاكمة غريبة طريفة . محاكمة تحتوي على اعتراف عام ، بواسطة أسئلة وصمت .

هل أنزل النقيب غرازياني بجميلة بو حيرد سجينته الجريمة

ضروب التعذيب التي ذكرناها ؟

ان النقيب غرازياني يعترف بذلك . انه يقر ويسكت !

عندما حاولت جميلة دفع يد الملازم « ديبر » التي اصبحت حركاتها شائنة ، ضربها الملازم على جرحها ،وقد أضحك ذلك ، كما ذكرت جميلة نفسها ، العسكريين الآخرين الحاضرين ؟

ان الملازم ديبر لا ينكر ذلك ، بل انه يلوذ بالصمت ورئيس هذين العسكريين الجنرال «ماسو » لا يعاقبهما ولا يحتج.

لا ! انعذاب الكهرباء يحمل ضحاياه على الصراخ بعض الشيء ، أما الجنرال « ماسو » فعذاب الذل لا يزحزحه عن صمته .

في المكان الذي عذبت فيه جميلة بو حيرد ، أعدّ محضر تضمن اعترافات لم تصدر عنها . ان في الامر تزويراً . والمزوّر هو ضابط البوليس جورج فرنان ؟

لقد كتبنا كل هذا .. فلم نلق الا صمتاً ! كل هذا صحيح فلا غرازياني ولا فرنان، ولاخدامهما ولا رؤساؤهما يعترضون : ان هذه الاعترافات مزورة ، مزوّرة الى حد انهم لم يجرؤوا على إلحاقها بالملف ، بل الحقوا به نسخاً عنها .

كلهم ! كلهم اعترفوا : فالدكتور غودار ، الطبيب لدى محكمة الجزائر ،قد اعترف بانه اما جاهل واما شاهد زور واما الاثنان معاً ، والقاضي « بافوايو » قد اعترف بانه كان يلفظ أثناء المحاكمة أكاذيب غايتها القتل ، والقضاة والسجانون قد

اعترفوا بدورهم بان جميلة بو عزة ، المجنونة ، والتي اتهمت وحدها جميلة بو حيرد لم تصل الى المحكمة الا محقونة، فالسجن كان يتولى حقنها مرتين في كل يوم ، صباحاً ومساء ، قبل ان ترسل الى المحكمة .

وكل شيء ايضاً ! نعم لقد وافقونا على كل شيء . انالسيد روانار ، رئيس المحكمة العسكرية لا يأخذ علينا مأخذاً واحداً في الصورة البذيئة الدامية التي صورناه بها ، وروينا كيف انه انحرف بالدعوى رويداً رويداً بعيداً عن سبيل العدل .

والمحامي لانيه، نزولاً عند رغبة القضاة، قد تكلم بالنيابة عن جميلة بو حيرد ، قبل الحكم عليها بالاعدام بيومين ، وذلك ضد ارادتها التي أفصحت عنها بوضوح وتأكيد ، والاستاذ لانيه ، حرصاً منه على اثبات رصانة القضاة ، قد رافع باجرام عن تلك التي كانت تصيح ببراءتها وسط كل ضروب التعذيب التي انزلت بها !

لقد رفض القضاة كل استنطاق ، وكل فحص من قبل الخبراء ، كما رفضوا الاستماع الى شهود الدفاع أو الى اية مرافعة، ولكي يقرروا حسب روحهم وضميرهم صحة التهم الملقاة على جميلة بو حيرد لم يقبل هؤلاء القضاة الاستماع الا ، أولاً ، الى قرار الاتهام ، ثم الى شاهد من شهود الاتهام وهو شرطي لدى السيد روبير لاكوست ،واخيراً الى الخطاب التلخيصي للمدعي

العام المذيل بملحق من الاستاذ لانيه .

وقد وقفت المحكمة كما نعلم الى جهة المدعي العام والاستاذ لانيه، فقررت ان جميلة بو حيرد مجرمة، وهذا ليس الا مداورة لتبرير صدور حكم الاعدام عليها في غمرة الاحكام الاربعة التي اسفرت عنها تلك الدعوى .

انتقام اعمى

جميلة بو حيرد البريئة ، وجميلة بو عزة المجنونة ، « ومرسلي » الذي خلط بينه وبين رفيقه الملاكم ، وطالب : أربعة جزائريين يعدمون فدية للضحيتين الاثنتين اللتين وقعتا في انفجار « الكوك هاردي » . .

ان قانون « الأخذ بالثأر » هو أقل فظاعة من هذا، وأكثر عدالة منه .

ولكن اين نحن من قانون « الأخذ بالثأر » ؟

هناك اثنتان وسبعون ضحية قد اسقطتها القنابل ، منذ بضعة ايام في ساقية سيدي يوسف ، من غير ان يسقط طيار واحد وليس ثمة واحد يخشى عليه من القتل الآن .

هل كان ثمة طيارون بين القضاة العسكريين الذين حكموا

على جميلة ؟

خمسة ضباط ونقيبان ، ثم العقيد سينيو والقائد فرانكي : لقد اجتمعوا تسعة لكي يلقوا على آلة القتل التي ركبوها فتاة في العشرين من عمرها ، لا ذنب لها الا شرفها واباؤها !

ومع الأسف الشديد ، فقد أظهر هؤلاء العسكريون شراسة قصوى في منع اية محاولة لاثبات براءة المتهمة او المرافعة فيها أو حتى ذكرها على مسامعهم ، وليس لهذا التصرف الا تفسير واحد : بعد ان وقفوا على سر المؤامرة ، وبعد ان عرفوا براءة جميلة ، اصدر القضاة حكمهم عليها في الخفاء قبل بداية الدعوى .

هكذا تمت أول مرحلة من مشروع التقتيل هذا .

اين العدل ؟

لقد اعترفوا بذنبهم جميعاً ، ولم يعاقب أي واحد منهم ! لم يكن لعدالة الامة أي مفعول ، فقد رفع رجال العدل اعينهم الى سقف قصر العدل المزركش ، وتظاهروا بمظهر الذي لم يسمع شيئاً .

وهكذا فقد بقي أبعد الأمور تصوراً وأكثرها عيباً واشدها رعباً على الاطلاق : فلا يزال هناك في مدينة الجزائر السيد

روانار واتباعه من القضاة العسكريين مستمرين في محاكمة — انهم يستعملون مثل هذه الكلمة — من لست أعرف من أمثال جميلة ، فالسيد غرازياني لا يزال على رأس من يقوم بعمليات التعذيب ، ويليه السيد ويبر ، وما برح غودار وفرنان وبافوايو يحلفون ويشهدون زوراً حسب مقتضيات الاتهام . ليس ثمة تغيير في عجرفتهم ، والثعالب العاوية في الجلسة لم تتغير ، ولم تكف عن ترداد« الموت ! الموت ! « على مسمع القضاة الذين يطيب لهم ذلك . ولا تزال الصحف تنشر في المدينة ان كل هذا ، في الحقيقة ، رصين عادل ومعقول ، وهناك ،وتحت مقصلة المزورين الذين يشد ازرهم الحاكم الفرنسي روبير لاكوست ،لا تزال مدينة الجزائر تنتظر وتتألم وتصمت وتصبر.

هكذا يستمر حالياً مشروع التقتيل .

« العفو »

أجل لقد أثار كتابنا «دفاعاً عن جميلة» الرأي العام فأصبح الناس في نهاية الامر يتوقعون العفو بكل اطمئنان . فبدوت انا ساذجاً بنظر كثير من الناس لأنني بقيت متخوفاً حتى آخر ساعة. ولن ادخل هنا في تفاصيل الاسباب التي من أجلها كنت

قلقاً ، فهذا تطفل . ولكني أقول فقط ، وارجو أن يصدقني الناس : لقد تمت اللعبة في آخر لحظة !

لقد سمعنا نهار الخميس الفائت ان الرئيس وقّع العفو .

قد يقول بعضهم : «حسن» كل ما ينتهي حسناً » أجل ، ولكن هذا الكل لم يزل في بدايته .

ان في الامر عملية رحمة ، فيتعين علينا اذن ان نرى ما هو معناها الحقيقي ، وان نحدد محتواها .

قبل كل شيء ان اطلاق كلمة العفو على هذه الحالة مناف للواقع . فكل ما في الامر فعلاً هو ابدال حكم ليس الا . ومعنى تلك الرحمة هو النفي المؤبد لفتاة بريئة ، اعني ان مظلمةقصوى —الاعدام—، قد حلت محلها مظلمة قصوى أخرى ، وقد تكون الثانية اشد هولاً من الاولى لأنها مثقلة بعذابات لا تطاق ، لأن المنفى ليس فقط المكان الذي فيه تقاسي جماعة المنفيين عذاب التكفير عن ذنبها ، بل هو في بعض الاحيان مكيف خصيصاً لكي يستطيع الحراس اماتة المنفيين يأساً .

جميلة في السجن

قبل ان ترسل جميلة الى منفى من المنافي في مجاهل الداخل،

على حدود الصحراء بعيداً عن كل مراقبة وكل حماية ، يجب ان نعلم ان الحالة التي كانت عليها في سجنها لا تسمح بالتفاؤل .

ان الرصاصة التي اخترقت عظم كتف جميلة ساعة القبض عليها قد نفذت مارة بالثدي من غير ان تحدث – بشكل عجائبي – اضراراً جسيمة. الا أن برنامج التعذيب الذي اختطه النقيب غرازياني كان يفرض ان توجه ضربات المستنطقين على هذا الجرح بالذات ، هذا الجرح الذي له حساسية شديدة للالم. فنشأ عن ذلك التهاب مستعصٍ ، ونتج عنه أيضاً ، شيئاً فشيئاً ، تصلب في الذراع أوشك ، خلال المحاكمة ، ان يصبح مزمناً .

ان جميلة لا تشكو ولا تتذمر ، ولكنها تكتب لذويها : « ان معنوياتنا ممتازة » ، وهذا هو كل ما تقوله عن صحتها . الا أننا نعرف بواسطة رفيقاتها ان ذراعها مشلولة .

ان سلطات السجن ترفض معالجتها ، وحجتها ان تطبيبها يخرج عن نطاق امكانيات عيادة السجن ، والمستشفى وحده تتوفر لديه الاطباء والادوات اللازمة لذلك . وبطبيعة الحال ان هذه السلطات ترفض نقلها تحت الحراسة الى المستشفى .

ولقد صرحت طبيبة جزائرية عاينتها في السجن انه نظر لفقدان المعالجة فان كل تفاقم في المرض سيصبح مستعصياً .

سوف تظل ذراعها مشلولة ..

هذا وان الرسائل التي اصبحت ملحة ومتلاحقة والتي ترسلها رفيقاتها السجينات الى ذويهن أو محاميهن ، ثم أقوال الذين يشاهدونها من حين لآخر في سجنها تؤكد كلها تدهور حالتها الصحية ..

حتى اذا افترضنا جدلاً انها لن تكون ، في المنفى الذي سترسل اليه في الغد القريب ، موضع تعذيب خاص ، فكم سيبقى لجميلة بو حيرد من السنين لتعيشها ، في مناخ هو أقسى بطبيعة الحال من مناخ مدينة الجزائر ، هذا المنفى الذي عليها ان تتحمل فيه قساوة حالتها الجديدة .

كان معها في سجن الجزائر خمس نسوة محكوم عليهن بالاعدام . فقاسمتها اثنتان منهن حجرتها المبنية خصيصاً لشخص واحد والتي يبلغ طولها ثلاثة أمتار وعرضها مترين فقط . وكان الوعاء المخصص لافرازهن الجسدي مثقوباً . وهذا أمر متعمد والا لاجري له الاصلاح اللازم ، ومرت تكاليف هذا الاصلاح بسهولة في ميزانية حرب كاملة . ومن هذا الثقب كان تسرب السائل يبلل ارض الحجرة الجيدة الامتصاص بسائل نتن كريه. وجيد الامتصاص ايضاً كان ذلك الورق الذي تغلف فيه وجبة

الطعام التي ترمى لهن على هذا الحضيض المبتل .

من الموت السريع الى ... الموت البطيء

أي مصير ينتظر جميلة بو حيرد في المنفى ؟

والمنفى ليس فقط ، كما قلت سابقاً ، مكان يعذب فيه الحراس جماعة المنفيين . فان هؤلاء الحراس عندما يحدوهم بغض اسود لا يلين ، ينتهون الى القتل دون مواربة .

أقول ان جميلة بو حيرد اذا لم ينفذ فيها الاعدام فهي سوف تقتل في المنفى . ولست أعتمد في قولي هذا على التخمين والظن ! فانه من البديهي ان القضاء على شخص بعيداً عن عاصمة الجزائر لا يدري به أحد !

في الثالث عشر من تشرين الثاني ، وكانت الصحافة قد رددت وتبنت النداء المرفوع في كتاب « دفاعاً عن جميلة » ، ثارت ثائرة رئيس سجن الجزائر ، واغتنم حدوث حادث تافه لا علاقة لجميلة به ، واعلن عن رغبته في ترك مكتبه ليصفع بيده تلك المرأة ، في حجرتها ، حجرة المحكومات بالاعدام !

أقول ان لم تكن جميلة قد نجت من بين أيدي رئيس السجن

الدامية الاثيمة الا لتقع في المنفى بين أيدٍ قذرة ثقيلة أشد منها فتكاً واجراماً ، فيكون عندئذ فرجيس ، وانا ، وكل من في فرنسا وفي العالم من الذين تأثروا للظلم وسعوا جاهدين لالغاء عملية الاعدام الاثيمة ، لا فائدة لكل ما فعلناه في سبيل نجدتها الا حرمانها من حسنات المقصلة التي تقتل سريعاً ، وجعلها تعاني بدلاً من ذلك الاحتضار المزمن الطويل .

شرف فرنسا في الميزان

لقد صدر العفو عن جميلة نهار الاربعاء . ونهار الخميس انتشر خبره في باريس . ونهار الجمعة أخذت جميلة علماً به في السجن. وفي النهار نفسه تم نقلها من سجنها.. وفي الليلة التالية اختفى أخوها الياس وعمره ست عشرة سنة بين أيدي الجنود الفرنسيين . ونهار الجمعة قصد الاستاذ فرجيس من باريس الى الجزائر لمقابلتها فمنع من الدخول الى سجنها الجديد ...

ان شرف الشعب الفرنسي يقتضي الحؤول دون هذا الاصرار على ارتكاب الجرم . ان الشعب الفرنسي يأبى أن تقتل جميلة

في غياهب سجن زجت فيه باسمه .

يجب أن تُنتشل ،من غير تأخير ،من اخطار تلك المنافي النائية !

يجب علينا قبل كل شيء ان نأتي بها الى ارضنا ، ونوكل حمايتها الى فرنسا كلها .

ان شرف شعبنا يقتضي ان تضمد الجراح التي أثخن جسدها بها رجال يرتدون لذلنا وسخطنا ، لباس جيشنا .

يجب الاعتناء بجميلة بو حيرد . يجب الا يوفر شيء في سبيل شفائها .

وشرفنا يقتضي أخيراً ان ننصفها . انها ليست مجرمة تستحق الشفقة فعفونا عنها. بل انها بريئة كانت شفرة المقصلة تهدد عنقها . ولكن التهديد الاكبر والمعيب حقاً كان لنا : لقد مكثنا وقتاً طويلاً قبل ان نبدل الحكم عليها ، لقد تأخرنا كثيراً قبل أن نرى ان الجرم قد ارتكب .

ان شرفنا يقتضينا الآن ان نفسخ حالاً الحكم الصادر بشأنها، والدعوى الجديدة التي يجب فتحها دونما تأخير هي دعوى الذين حاكموها .

لقد كلفتك الامة يا مجلس النواب ، مهمة الذود عن شرفها، وهذا الذي حدا بي ان أوجه اليك هذا الكتاب .

تحيتي

جورج آرنو

٥٨-٣-٢٠١